



الهمج ————— لة الدولي ————— ة

————— للمراجعة الحكومية —————



المجلة الدولية للمراجعة الحكومية

شتاء 2020

عدد 47 ، رقم 1

تصدر المجلة الدولية للمراجعة الحكومية ربع سنويا باللغات العربية، والإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية نيابة عن الإنتوساي (المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة). تعتبر المجلة ، وهي عضو رسمي للإنتوساي ، مخصصة لتطوير إجراءات وتقنيات المراجعة الحكومية. إن الآراء والمعتقدات المنشورة هي مساهمات فردية ولا تعكس بالضرورة آراء وسياسات المنظمة .

يدعو المحررون لتقديم المقالات والتقارير الخاصة والموضوعات الجديدة ويتم إرسالها لمكاتب هيئة التحرير على العنوان التالي:

U.S. Government Accountability Office

441 G Street, NW, Room 7814

Washington, D.C. 20548

U.S.A.

تليفون : +1 202-512-4707 فاكس: +1 202-512-4021

البريد الإلكتروني: intosajournal@gao.gov

في ضوء استخدام المجلة كأداة للتعليم، فإن المقالات التي تقبل يجب أن تتضمن الجانب العملي لمراجعة القطاع العام. و تتضمن تلك المقالات دراسات الحالة وأفكار حول منهجيات المراجعة الحديثة أو تفاصيل عن البرامج التدريبية في المراجعة. إن المؤلفات التي تتناول النظرية في المقام الأول ستكون غير مناسبة. إن إرشادات التقديم متاحة عبر الرابط:

<http://intosajournal.org/our-submissions/>.

يتم توزيع المجلة إلكترونياً مجاناً لأعضاء الإنتوساي و الاطراف الأخرى المعنية. وستكون متاحة إلكترونياً من خلال المواقع: www.intosajournal.org أو

www.intosai.org

و من خلال التواصل مع المجلة من خلال intosajournal@gao.gov

هيئة التحرير

مارجريت كراكر ،الرئيس ، ريشنانجشوف، النمسا

سيلفان ريكار، المراجع العام المؤقت، كندا

نجيب القطاري الرئيس الأول ، محكمة المحاسبات ،تونس

جيني دودارو، المراقب العام ، الولايات المتحدة الأمريكية

مانويل جاليندو باليستروس، المراقب العام، فنزويلا

الرئيس

جيمس- كريستيان بلوكود (الولايات المتحدة الأمريكية)

نائب الرئيس

مايكل هيكس (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحرر

هينز سانتوس (الولايات المتحدة الأمريكية)

المساهمون المتميزون

جان رور بيلستروم (النرويج)

كريستي كورنيسيرف (الولايات المتحدة الأمريكية)

لوريل فولودير (الولايات المتحدة الأمريكية)

نيلسون شاك يالتا (بيرو)

الإدارة و العمليات

بيتر نوبس (الولايات المتحدة الأمريكية)

مايكل هسكي (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحررين المنتسبين

الأمانة العامة للأفروساي

الأمانة العامة للأربوساي

الأمانة العامة للأسوساي

الأمانة العامة للكاروساي

الأمانة العامة لليوروساي

الأمانة العامة للأولاسيفس

الأمانة العامة للباساي

الأمانة العامة للإنتوساي

مكتب المراجع العام، كندا

مكتب المراجع العام ، تونس

مكتب المراجع العام ، فنزويلا

مكتب المساءلة الحكومي الأمريكي

في هذا العدد

افتتاحية العدد	1
أخبار موجزة	7
قصص مصورة	40
إجراء عمليات المراجعة عن بعد باستخدام نظم تحليل المعلومات المتكاملة	
البيانات والمراجعة والاستراتيجية: كشف المعرفة وكيفية الاستفادة من الفرص ومعالجة التحديات	
من داخل الإنتوساى	47
تسليط الضوء على بناء القدرات	58
تسليط الضوء على العلوم والتكنولوجيا	62

موضوع خاص :

العلوم و التكنولوجيا

مستقبل مراجعة القطاع العام : التعايش في أوقات التغيير

التكنولوجيا هي التي تقود التغيير في المجتمع ، والمهن المختلفة تعيد اكتشاف الأدوار و تكييف اوضاعها مع الاتجاه التكنولوجي للمستقبل. ومهنة المراجعة لا يمكن أن تكون محصنة ضد تلك التأثيرات " .

بواسطة : الدكتور حارب سعيد العميمي ، رئيس ديوان المحاسبة بالإمارات العربية المتحدة.

تقود التكنولوجيا التغيير في المجتمع ، و تقوم العديد من المهن بإعادة اكتشاف ادوارها ، كما تحاول التكيف لتتماشى مع الاتجاه التكنولوجي للمستقبل.

وبالطبع مهنة المراجعة لا يمكن أن تكون بمنأى عن تلك التأثيرات . ومع التقدم السريع والمثير للاضطراب في العلوم والتكنولوجيا ، من الضروري أن تجارى مهنة المراجعة ذلك التقدم ، خاصة إذا كنا نريد ، بوصفنا اجهزة عليا للرقابة (SAIs)، البقاء على صله بالأمر .

بعض التقنيات التي لديها إمكانات كبيرة لتشكيل مصير الإنسان موجودة بالفعل الان (في وقت يسبق توقعاتنا). لم تعد المعاملات الرقمية ، والعمليات الآلية ، والذكاء الاصطناعي (AI) والتعلم الآلي مجرد مواضيع للنقاش في المجالات البحثية - فقد تم بالفعل استخدام التطبيقات العملية في ع المراجعة . على سبيل المثال ، أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة "استراتيجية الامارات للتعاملات الرقمية 2021" بهدف تحويل 50 بالمائة من المعاملات الحكومية إلى منصة التعاملات الرقمية.

كمجموعة دولية من الأجهزة العليا للرقابة ، أدركنا الفرص التي توفرها لنا العلوم والتكنولوجيا لإضافة قيمة لعملنا . فالكثير يستفيد من أدوات المراجعة بالحاسب الآلي وتحليلات البيانات لزيادة حجم العينة المغطاه وتحسين عملية تحديد المخاطر . كما تستخدم الأجهزة العليا للرقابة أيضاً التكنولوجيا ، مثل نظم معلومات إدارة المراجعة ، لتعزيز سير العمل.

تؤثر بعض التقنيات الناشئة بشكل جوهري على أعمال المراجعة ، مثل المعاملات الرقمية التي يمكن أن تساعد في خفض الجهود المتعلقة باختبار المستندات المادية التفصيلية والتحقق منها والمصادقة عليها. المعاملات الرقمية غير المركزية و دفتر الأستاذ العام الموزع يجعل كل معاملة غير قابلة للتغيير ويوفر مستوى عالٍ من ضمان ودقة المعاملات.

ان العلوم والتكنولوجيا يتقدمان تدريجيا إلى ما وراء التحليلات التي يقوم بها المراجع. ان العمليات التي تتم بشكل ألي لديها القدرة على اجراء أعمال المراجعة المتكررة والقيام بذلك بشكل أكثر دقة وموثوقية ودون كلل في جزء صغير من الوقت . وستسمح هذه التقنية للمراجعين بالعمل على مستوى أعلى وأداء عمل أكثر جدوى.

ان الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي هما ، ربما ، اكثر مجالات العلوم والتكنولوجيا التي لديها امكانية أكبر لتحديد اتجاه ومستقبل مهنة المراجعة . ويسعي التعلم الالي ، وهو احدى فروع الذكاء الاصطناعي ، إلى استخدام الآلات والخوارزميات لأداء الاعمال بشكل ذكي يحاكي ذكاء المراجع البشري. لن يعتمد مستقبل المراجعة فقط على عمليات التشغيل الآلية. ستتعلم الآلات من أعمال المراجعة وتطبق ذكاء المراجع على البيانات المماثلة.

سيتم الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لإنتاج خوارزميات المراجعة التي ستكرر الحكمة الجمعية لجيش من خبراء المراجعة . يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحليل أعمق ورؤى ثاقبة للمعايير الموضوعية المسبقة ، وكذلك على أساس سلوكي لمجموعات البيانات الضخمة والمعقدة والمتعددة المصادر.

هل ستؤدي هذه التطورات في العلوم والتكنولوجيا في نهاية المطاف إلى مراجعين أليين يحلون محل المراجعين البشريين بالكامل؟ بالتأكيد لا . ومع ذلك ، في المستقبل غير البعيد ، فمن المرجح ان تؤدي هذه التطورات الى زيادة اعمال المراجعة الشاققة والمتكررة وتوفير فرص جيدة .

بدلاً من ذلك ، ستستفيد المراجعة العامة في المستقبل من التكنولوجيا . ان حكم المراجع والشك الذكي سيزيدان وسيعززان قوة الآلات.

سيزيد المراجع في المستقبل من التركيز على عمليات مراجعة القيمة مقابل الاموال المنفقة ويوظف عملاً أكثر إبداعاً وذكاء يمتد إلى ما وراء حدود مراجعة المعاملات وتوثيق الحسابات .

ان مواكبة تحول العلوم والتكنولوجيا تجعلنا جاهزين لنماذج الحوكمة المستقبلية ، كما تساعد ايضا في تحسين المهارات الحالية واكتساب مهارات جديدة ، تطوير عمليات الاعمال وتعزيز استراتيجيات التوظيف.

ان مراجعة كيفية تعامل الحكومات مع تلك التطورات - في السياسات واللوائح والبرامج الأخرى ذات الصلة - أمرًا بالغ الأهمية. التقنيات الناشئة تبشر بخير كبير نحو تحسين حياة الإنسان والقدرة التنافسية الاقتصادية ، لكنها تشكل أيضًا مخاطر جديدة.

مع إمكانية إزاحة العمال في بعض القطاعات ، والحاجة الى مهارات جديدة وقدرة على التكيف مع الاحتياجات المتغيرة للقوى العاملة ، وتفاقم عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية ، يجب على الحكومات والأجهزة العليا للرقابة فهم وإدراك أفضل للوعد والنتائج و السياسات الناجمة عن هذه التطورات.

ان نجاحنا المستقبلي سيكون مدع وما ومدفوعا بللتقنيات المتنوعة . لقد حان الوقت لنواصل التطوير في مجال العلوم والتكنولوجيا وكيف يمكنهم تعزيز أعمال المراجعة في القطاع العام.

وإدراكًا لذلك الاحتياج ، اعتمد المجلس التنفيذي للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (INTOSAI) مؤخرًا قرار انشاء مجموعة العمل الجديدة المعنية بتأثير العلوم والتكنولوجيا على المراجعة (WGISTA).

سيعقد الاجتماع الافتتاحي لـ مجموعة عمل الانتوساي المعنية بتأثير العلوم والتكنولوجيا يومي 20 و 21 أبريل (نيسان) 2020 في أبو ظبي ، وقد قام رئيس المجموعة (الإمارات العربية المتحدة) ونائب الرئيس (الولايات المتحدة الأمريكية) بدعوة جميع الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في منظمة الانتوساي والمنظمات الدولية الراغبة في الانضمام لتلك المجموعة والمساهمة في تتبع أعمال العمل الخاص بتتبع آخر التطورات في العلوم والتكنولوجيا التي ستؤثر على أعمال المراجعة وفهم كيفية وضع أنفسنا في أن نكون أكثر إنتاجية وذات صلة وقيمة مضافة للحكومة الوطنية في مواجهة هذا المشهد التكنولوجي المتغير باستمرار.

للانضمام لمجموعة عمل الانتوساي المعنية بتأثير العلوم والتكنولوجيا ، برجاء ارسال طلبًا مكتوبًا إلى رئيس مجموعة العمل ، ديوان المحاسبة بالإمارات UAE ، على البريد الإلكتروني wgista@saiuae.gov.ae.

"التدقيق العام في المستقبل سوف يستفيد من التكنولوجيا . سيزيد حكم المراجع والشك الذكي وسيعززان قوة الآلات "

برجاء حفظ التاريخ
اجتماع لمجموعة عمل الانتوساي المعنية بتأثير العلوم والتكنولوجيا الافتتاحي
أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة
20-21 أبريل ، 2020
لمزيد من المعلومات ، اتصل بـ WGISTA
عبر البريد الإلكتروني على العنوان التالي: wgista@saiuae.gov.ae

ترجمة خبر افغانستان

مكتب المراجع العام بأفغانستان يرحب بالمراجع العام الجديد ونائب المراجع العام

تولي السيد محمد نعيم ه اكمال منصب المراجع العام للجهاز الأعلى للرقابة بأفغانستان في 2 مارس 2019. ان السيد ه اكمال ، هو عضو زميل في جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين ، وعضو المعهد المعتمد للمالية العامة والمحاسبة ، و قد حصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة التطبيقية من جامعة أكسفورد بروكس ، إنجلترا ، وحصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال في عام 2013 من مدرسه علوم إدارة الأعمال العالميه

لديه خبره مهنية وتدريب لأكثر من 12 عامًا في مجال الإدارة والمحاسبة والإدارة المالية والتدقيق في عدد هائل من القطاعات، سواء القطاع الخاص أو العام. تشمل خبرته العمل كمدير مالي في مجموعة أفغانستان القابضة وتدریس مواد معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في الجامعة الأمريكية في أفغانستان، كما عمل السيد حكمال مع العديد من هيئات دولية ، مثل الجمعية الدولية للمساعدة والإغاثة في كل مكان ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الدولي.

ولقد شغل السيد ه اكمال - قبل توليه منصب المراجع العام بأفغانستان- منصب رئيس المفوضيه الأستقباليه ببنك كابول وتولي أيضا منصب نائب وزير (المشتريات والتكنولوجيا واللوجستيات) في وزارة الدفاع الأفغانية.

نائب المراجع العام الجديد



السيد فاضل هادي فاضل لديه خبرة مهنية في مجال المراجعة لأكثر من 10 سنوات . بدأ حياته المهنية مع Klynveld Peat Marwick Goerdeler أفغانستان، وعمل في هيئات مختلفة في القطاعين العام والخاص ، ولقد عمل قبل تعيينه في منصبه الحالي ، رئيس المراجع الداخلي في الجامعة الأمريكية بأفغانستان ، وعمل كعضو مستقل في لجنة المراجع في العديد من البنوك التجارية. تتضمن خبرته الدولية العمل في مشروعات مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

والبنك الدولي . بصفته مؤسس عمل لئونيس مجلس إدارة معهد المراجعين الداخليين في أفغانستان ، ولقد سعى السيد فاضل بجهد حثيث لتعزيز المهنة في البلاد.

حصل السيد فاضل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة كابول ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في أفغانستان .وهو مراجع معتمد في مجال كشف الغش من جمعية مراقبي الغش المعتمدين، ومحاضر نشط في المراجعة، وقام بالتدريب على مجموعات متنوعة من الموضوعات المهنية والإدارية - بما في ذلك تحديد واكتشاف الغش والمراجعة والمحاسبة - في مجال واسع من المؤسسات.

التغييرات والتطورات الأخير

يسعى المكتب الأعلى لمراجعة الحسابات في أفغانستان الي مواكبة متطلبات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابه (ISSAI) ؛ تلبية الشروط التي وضعتها معايير شركاء التنمية ؛ وتحقيق أساس فعال كجهاز أعلى للرقابه مستقل ، لتقديم اعمال رقابه عالية الجودة للقيام بذلك ، نفذ المكتب الأعلى لمراجعة الحسابات في أفغانستان التغييرات التالية:

- تم وضع آلية رصد لجمع وتحليل موقف تنفيذ توصيات المراجعة.
- استنادًا إلى إطار عمل لجنة بناء القدرات التابعه للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابه الماليه والمحاسبه (الأنتوساي)، وضع المكتب الأعلى لمراجعة الحسابات في أفغانستان خطة واستراتيجية مهنيه لتنمية القدرات طويلة الأجل والتي تسعى إلى تنمية القدرات من خلال منهج يتضمن التدريب والشهادات المهنية في عام 2019 ، قام المكتب الأعلى لمراجعة الحسابات في أفغانستان بإنشاء مركز للتدريب وتنمية القدرات مسرّوّل عن إجراء برنامج تدريب سنوي للموظفين الجدد يسلط الضوء على موضوعات المساءلة المحلية والإقليمية والعالمية ذات الصلة.

- وفقًا للمبادرة التي اتخذت على كافة انحاء الحكومه ، أجرى المكتب الأعلى لمراجعة الحسابات في أفغانستان مراجعة لتقييم الهيكل التنظيمي والتعاملات والعمليات ؛ وذلك لقياس مدي كفاية الموظفين وكفاءتهم ؛ وتحديد العماله الزائده والكفاءات ؛ وتقييم القدرة على تلبية المتطلبات من المؤسسة باعتبارها مؤسسة مصدر لثقة الجمهور التي تساهم في تحقيق إدارة مالية عامة وطنية مسؤولة وتتمتع بالشفافية والفعالية. بالإضافة إلى ذلك ، قام المكتب الأعلى لمراجعة الحسابات في أفغانستان بتعيين خبير دولي لتقديم إرشادات حول كيفية تلبية متطلبات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابه بشكل أفضل.

- أنشأ المكتب الأعلى لمراجعة الحسابات لجنة للبحث والتطوير والتدريب لدراسة أفضل الممارسات والمعايير المعمول بها ، بالإضافة إلى التغييرات والابتكارات الناشئة ، وتوفير المدخلات لتطوير وتحديث وابتكار منهجية المراجعة لمكتب الأعلى لمراجعة الحسابات من حيث المنهجيات والعمليات والإدارة و رقابة الجودة . لقد أعدت لجنة البحث والتطوير والتدريب أدلة استخدام موحدة خاصة بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة للمراجعة المالية وأدوات للمراجعة الماليه و مراجعة الإلتزام.
- في عام 2019 ، تم إنشاء مديرية تدقيق كاملة لتكنولوجيا المعلومات و هو إنجاز ملموس وخطوة أولى نحو فصل مراجعة تكنولوجيا المعلومات عن دعم تكنولوجيا المعلومات وإدارتها ، فإن إنشاء المديرية الجديدة ه و اعتراف بأهمية مراجعته تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمكتب الأعلى لمراجعة الحسابات لضمان تحقيق حوكمة رشيدة لتكنولوجيا المعلومات تتمتع بالنزاهة و الأمن والفعاليه والكفاءه لأنظمة وبرامج تكنولوجيا المعلومات.
- يسعى المكتب الأعلى لمراجعة الحسابات إلى ضمان جودة منتجات المراجعة من خلال تطبيق الدليل الإرشادي لضمان الجودة ، وإنشاء لجنة لقراءة الأدله لمراجعة مسودات تقارير المراجعة.
- وضع المكتب الأعلى لمراجعة الحسابات خطة لمشاركة أصحاب المصلحة التي تهدف إلى تحويل الاتصال مع أصحاب المصلحة من خلال زيادة التفاعل وتبسيط مصطلحات المراجعة . تتضمن أهداف الخطة الاستماع إلى تساؤلات أصحاب المصلحة ؛ التشاور مع صناع القرار الرئيسيين لأستجابته الي تساؤلات أصحاب المصلحة ؛ تعزيز مشاركة المواطنين ؛ وتعزيز التعاون مع شركاء التنمية.

أخبار موجزة ،شئاء 2020

مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية يصدر تقريره السنوي ، الذي انتخب كعضو في مجلس التنفيذي لكل من منظمتي الإنتوساي (الأر بوساي



مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (OA) صدر تقريره السنوي لعام 2019

أصدر مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (OA) التقرير السنوي لعام 2019 ، وهو الآن متاح على الموقع الإلكتروني لمجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (OA) باللغتين العربية والفرنسية :

(اللغة العربية) <https://www.ccomptes.dz/wp-content/uploads/2019/12/A2019075.pdf>

(اللغة الفرنسية) <https://www.ccomptes.dz/wp-content/uploads/2019/12/F2019075.pdf>

صف هذا التقرير النتائج الرئيسية ، الملاحظات والتقييمات الناتجة عن تدقيق مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (OA) ، بجانب التوصيات واستجابة المسؤولين المعنيين، الممثلين القانونيين والهيئات ذات الصلة. يقدم مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (OA) التقرير السنوي لرئيس الجمهورية رئيس مجلس الأمة، رئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الوزراء .

انتخب مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (OA) كعضو في المجلس التنفيذي لمنظمة الإنتوساي

نتخب مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الشعبية (AOA) كعضو في المجلس التنفيذي لمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (INTOSAI) لفترة ستة سنوات (2019 - 2025) بالإكوساي الثالث والعشرين في موسكو، روسيا. يجتمع المجلس التنفيذي سنويا لضمان توفير القيادة الاستراتيجية، الإشراف والتواصل بين الاجتماعات.

انتخب مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (AOA) للعمل في المجلس التنفيذي لرابوساي

انتخب مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الشعبية (AOA) كعضو في المجلس التنفيذي لمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ARABOSAI)، في اجتماع الجمعية العامة للرابوساي الذي عقد في الدوحة، قطر في نوفمبر 2019. قدم الوفد الجزائري خلال اجتماع ورقة عمل حول تطوير المشروعات المهنية داخل الإقليم.

اجتماع مجلس مراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي بالجزائر العاصمة

التقى مجلس مراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي (AUBEA) الذي يتألف من رؤساء الأجهزة العليا للرقابة في كل من الجزائر، الكونغو، مصر، غانا، مدغشقر، المغرب، ناميبيا، نيجيريا، جنوب أفريقيا وتونس - في 20 نوفمبر 2019 في الجزائر العاصمة. تحت رئاسة السيد / عبدالقادر بن معروف، رئيس مجلس المحاسبة بالجهورية الجزائرية الشعبية، م خلال الاجتماع اعتماد استراتيجية مجلس الاتحاد الأفريقي للمراجعين الخارجيين (AUBEA)، اعتماد القوائم المالية لهيئات الاتحاد الأفريقي السبعة؛ اعتماد تقرير مراجعة الالتزام حول "تقييم عروض الدفعة من الدول الأفريقية بشأن ستضافة المركز الأفريقي للتنمية المعدني".

استضافة مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية اجتماع لجنة المخطط الاستراتيجي لمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

استضاف مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية اجتماع الحادي عشر للجنة المخطط الاستراتيجي لمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة خلال لفترة من 6 إلى 9 أكتوبر 2019 في الجزائر العاصمة، حيث شارك ممثلون عن الأجهزة العليا للرقابة لكل من الجزائر، مصر، العراق، الكويت، ليبيا، قطر، السعودية وأيضا ممثل من الأمانة العامة لمنظمة الأرابوساي. ناقش المشاركون الخطة التنظيمية 2020 - 2022 ومدى توافقها مع الخطة الاستراتيجية للرابوساي. تضمن الاجتماع أيضا مراجعة النتائج الأولية المتعلقة بتطبيق الخطة العملية لعام 2019.

انعقاد ندوة حول دور البيانات الضخمة في نشطة الأجهزة العليا للرقابة

عقد مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية في إطار إتفايته مع الإتحاد الأوروبي ندوة حول " دور البيانات الضخمة في أنشطة الأجهزة العليا للرقابة " في سبتمبر 2019 . قد حضر الندوة ثمانون مشارك مثلوا العاملين بإدارة مجلس المدسبة بالجمهورية الجزائرية والقضاة والمراجعين الماليين والتي أعدت لتقديم طرق و أدوات مراجعة البيانات الضخم . وقد افتتح الندوة / السيد عبد القادر بن معروف ، رئيس مجلس المحاسبة ب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وأكد سيادته على أهمية استخدام البيانات الضخم . وقد دار نقاش بين العديد من خبراء اتحاد الأوروبي في مجال تكنولوجيا المعلومات والمالية العامة وقضاة مجلس المحاسبة بالجزائر حول عدة موضوعات مثل دور مميزات البيانات الضخمة في تطوير القطاع العا ، خصائص البيانات الضخمة وكيف يمكن لها من تحسين جودة وكفاءة المراجعة .

استمرار التعاون الناجح بين مجلس المحاسبة ومحكمة المراجعة في هولندا

يستمر التعاون والتنسيق الناجح بين الأجهزة العليا للرقابة في هولندا والجزائر . نظم مجلس المحاسبة الجزائر COA في يوليو 2017 ورشة عمل حول التقييم الذاتي لنزاهة الاجهزة العليا للرقابة والتي أسفرت عن توصيات جاري تطبيقها، مثل إنشاء لجنة مسنولة عن النزاهة للمساعدة في تطوير سياسة النزاهة داخل الأجهزة العليا للرقابة ، نشر الأخلاقيات المهنية والمبادئ والقيم، والتأكيد على احترام الإطار الأخلاقي . عززت الإتفاقية بين الجهازين قدرة مجلس المحاسبة بالجزائر في مراجعة نظم المعلومات عن طريق تدريب عدد من المراجعين المهنيين من مجلس المحاسبة COA اعتماداً على الخبرة الهولندية .

صدار مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية إصدارات جديدة

أعد مجلس المحاسبة بالجزائر العديد من الأدلة الإرشادية للمراجعة القائمة على المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (SSAI) تهدف لمساعدة المهنيين في مجال المراجعة بمجلس المحاسبة بالجزائر في أداء مهامهم وتفهم المنهجيات والتقنيات . هذه الأدلة متاحة على الموقع الإلكتروني لمجلس المحاسبة الجزائري باللغتين العربية والفرنسية (

دليل المنهجية العامة على الاختيار القائم على المخاطر بالنسبة لتصفية الحسابات .

https://www.ccomptes.dz/ar/publications/guides/gmgrbs_ar.pdf

https://www.ccomptes.dz/ar/publications/guides/gmgrbs_fr.pdf

الدليل العام حول تصفية الحسابات

https://www.ccomptes.dz/ar/publications/guides/ggac_ar.pdf

https://www.ccomptes.dz/fr/publications/guides/ggac_fr.pdf

الدليل المهني حول إدارة جودة الإدارة

https://www.ccomptes.dz/ar/publications/guides/gmqc_ar.pdf

https://www.ccomptes.dz/fr/publications/guides/gmqc_fr.pdf

الدليل العملي حول الرقابة على جودة الإدارة

https://www.ccomptes.dz/wp-content/uploads/2019/12/الدليل_العملي_لرقابة_نوعية_التسيير.pdf
https://www.ccomptes.dz/wp-content/uploads/2019/12/Guide_pratique_de_contrôle_de_la_qualité_de_gestion.pdf

دليل تقييم السياسات العامة

https://www.ccomptes.dz/ar/publications/guides/gepp_ar.pdf

https://www.ccomptes.dz/fr/publications/guides/gepp_fr.pdf

الدليل المنهجي لإعداد المسودات التمهيدية لقانون إدارة الموازنة

https://www.ccomptes.dz/ar/publications/guides/gmaplrb_ar.pdf

https://www.ccomptes.dz/fr/publications/guides/gmaplrb_fr.pdf

دليل رقابة السلطات المحلية

https://www.ccomptes.dz/ar/publications/guides/gcct_ar.pdf

https://www.ccomptes.dz/fr/publications/guides/gcct_fr.pdf

وقد قام مجلس المحاسبة بالجزائر COA بإعداد عدد من الملخصات باللغة العربية والفرنسية والإنجليزية يمكن

الوصول إليها عن طريق رموز الاستجابة السريعة QR Codes .



**Risk-based clearance selection:
The general methodological
guide**



**Sélection par les risques en
matière d'apurement : Le
Guide Méthodologique
Général**



**اختيارات التصفية على أساس المخاطر
مراجعة الحسابات: الدليل المنهجي العام**



**Clearing of accounts:
The general guide of the
clearance**



**Apurement des comptes :
Le guide général de
l'apurement**



**تصفية الحسابات: الدليل العام
للتصفية**



**Control of the quality of
management: The control
profession guide**



**Contrôle de la qualité de la
gestion :
Le guide métier de contrôle**



**رقابة على جودة الإدارة
دليل مهنة الرقابة**



**Evaluation of public policies:
The evaluation guide**



**Évaluation des politiques
publiques : Le guide
d'évaluation**



تقييم السياسات العامة: دليل التقييم

أخبار موجزة ،شطاء 2020

ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين يقدم التقرير السنوي ، يستقبل رئيس الديوان الجديد ويحتفل بالأعضاء ممثلي منتدى 'ا' نتوساي للإصدارات المهنية FIPP ، الحاصلين على مرتبة شرف



يقدم ديوان الرقابة المالية والإدارية NAO التقرير السنوي

قدم معالي الشيخ / أحمد بن محمد آل خليفة - رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين - (NAO) تقرير مراجعة ديوان الرقابة المالية والإدارية إلى جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة لعام 2019 018 وفقاً لقانون ديوان الرقابة المالية والإدارية ويتمتع ديوان الرقابة المالية والإدارية الذي أنشئ في 2002 باستقلالية مالية وإدارية من السلطات الحكومية التشريعية والتنفيذية .

وقد تضمن التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية والإدارية (NAO) نتائج مراجعة الحساب الختامي للدولة، وأيضاً الحسابات الختامية للجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة المالية والإدارية NAO . ويتضمن أيضاً التقرير نتائج مراجعة الأداء والمراجعة الإدارية بالإضافة إلى ملاحظات ديوان الرقابة المالية والإدارية والردود ذات الصلة الواردة من الجهات الخاضعة للرقابة .

ويصدر التقرير على عدة مراحل للتأكد من دقة البيانات . ترسل النتائج الأولية للمراجعة لديوان الرقابة المالية والإدارية NAO إلى السلطات المختصة، والتي لديها الفرصة للتعليق ومناقشة ملاحظات وتوصيات ديوان الرقابة المالية والإدارية NAO مع المراجعين . وفي النهاية، يرسل ديوان الرقابة المالية والإدارية NAO مسودة التقرير إلى الوزير أو رئيس المؤسسة المعنية للحصول على الملاحظات كتابية . وتماشياً مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة ، يتم تضمين الملاحظات بالتقرير السنوي لديوان الرقابة المالية والإدارية NAO .

وقد أكد المراجع العام أن ديوان الرقابة المالية والإدارية NAO سيستمر في مساعدة الجهات الخاضعة للرقابة على تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية وذلك لتحسين الأداء وضمان تحقيق الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد العامة في منفعة المواطنين في البحرين .

ترحيب ديوان الرقابة المالية والإدارية NAO بالمراجع العام الجديد



تولى معالي الشيخ / أحمد بن محمد آل خليفة رئاسة ديوان الرقابة المالية والإدارية في مايو 2019 . وقد شغل قبل ذلك منصب وزير المالية من يناير 2005 حتى ديسمبر 2018 ، ومسئول عن الرقابة على شؤون النفط والغاز للفترة من يوليو 2012 إلى ديسمبر 2014 . وقد تولى سابقاً مناصب عديدة مثل مدير بورصة البحرين ومحافظ البنك المركزي في البحرين .

وقد مثل البحرين في العديد من الهيئات المالية الإقليمية والدولية ، مثل بنك التنمية الإسلامي وترس لجنة التنمية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للفترة من 2009 إلى 2011 ، وتولى أيضاً رئاسة مجلس إدارة ممتلكات ، منظمة التأمين الاجتماعي ، في البحرين والمجلس الاحتياطي لجبل المستقبل وكان عضو بالمجلس الأعلى للدفاع . ومجلس التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى عدد من الهيئات الوطنية الأخرى أثناء فترته كوزير المالية .

وقد حصل سيادته على درجة الماجستير في إدارة الأعمال عام 1986 من جامعة إدواردز بالولايات المتحدة الأمريكية .

اختيار مدير أعلى للمراجعة ديوان الرقابة المالية والإدارية NAO كعضو جديد

ممنتدى الإنتوساي لإصدارات المهنية

قد تم مؤخراً اختيار السيد محمود هاشم محمود ويعمل حالياً مدير أعلى للمراجعة في ديوان الرقابة المالية والإدارية NAO بإدارة المراجعة الإدارية عضواً بمنتدى الإنتوساي لإصدارات المهنية FIPP لفترة ثلاثة سنوات من 2020 إلى 2022 .

ويتمتع السيد محمود بخبرة أكثر من 13 عام في مجال المحاسبة والمراجعة المالية والإدارية في القطاعين الخاص والعام .



وهو حاصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين ، وشهادة محاسب قانوني من مجلس المحاسبة بولاية نيو هامبشير وهو أخصائي تدريب معتمد من مبادرة تنمية الإنتوساي؛ IDI .



منح أعضاء ديوان الرقابة المالية والإدارية مرتبة الشرف في مسابقة مجلس التعاون الخلي ي

فازت كل من السيد / أميرة أحمد مدن (الثالثة من اليسار) والسيدة / منى حسن بو حسين (الثانية من اليسار) مراقبي المراجعة بديوان الرقابة المالية والإدارية في أكتوبر 2019 بالمركز الأول في المسابقة الرابعة للدراسات والبحوث في مجال المراجعة والمحاسبة التي ينظمها مجلس التعاون الخلي ي عن مشروع البحث المشترك الذي قامتا بإجرائه حول دور الأجهزة العليا للرقابة في تنشيط وحدات المراجعة الداخلية في الهيئات الخاضعة للرقابة ". وقد قام رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية في البحرين، معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة الثالث من اليمين، بتهنئة السيدتين مدن و بو حسين .

شاركت السيدتان / مدن و بو حسين في مسابقة مجلس التعاون الخلي ي كتحدي لتخطى العمل لمعنا والتوسع في المعرفة عن المراجعة الداخلية وتعزيز جودة المراجعا . لقد قامتا بتحليل والتحقق من المصادر المختلفة و الاجتماع مع الزملاء والرؤساء على حد سواء لمناقشة الأفكار والتوصيات حول الموضوع .

وكلاهما وجدتا أن البحث قد منحهما وعياً أفضل عن أهمية المراجعة الداخلية إلى جانب تعلم كيفية تنفيذ العمل الرقابي بكفاءة وفاعلية عند التعامل مع المراجعين الداخليين في الجهات الخارجية . وقد عزز أيضاً البحث المعرفة بمناطق المخاطر ومعلومات عن تقرير المراجعة الداخلية وتسهيل التواصل ، وتجميع المعلومات ذات الصلة من الجهات التي يتم مراجعتها وأضاف قيمة إلى العمل الرقابي الذي تقوموا بأداءه .



المراجع العام لديوان الرقابة المالية والإدارية NAO وأعضاء الوفد في زيارة مكتب المراجع العام في سنغافور AGO

ترأس معالي الشيخ / أحمد بن محمد آل خليفة (الخامس من اليسار) وفداً من ستة أعضاء من ديوان الرقابة المالية والإدارية لزيارة مكتب المراجع العام في سنغافورة في أكتوبر 2019. قابل الوفد البحريني المراجع العام لجهاز سنغافورة جوه سون بوه (الخامس من اليمين) ومسئولين آخرين من مكتب المراجع العام لتبادل المعرفة حول منهجية وإجراءات المراجعة التي تطبق على أنواع المراجعة المختلفة والتي استهدفت تحقيق نتائج عالية الجودة. بالإضافة، تم عرض ملخص لديوان الرقابة المالية والإدارية عن تجربة مكتب المراجع العام بسنغافورة في إدارة البرامج التدريبية متضمناً التدريب في مكان العمل وتقييم مزايا البرنامج في بناء القدرات.

احتفال الأءة الرءة بالدولة في بيلاروس يا بعدها المئوي

احتفلت الأجهزة الرقابية بالدولة في بيلاروسيا في الثاني من أغسطس 2019 بعدها المئوي . تراقب لجنة رقابة الدولة - الجهاز الأعلى للرقابة في جمهورية بيلاروسيا - على الموازنة الوطنية واستخدام ممتلكات الدولة ، بالإضافة إلى الرقابة على إنتهاك تنفيذ القوانين الرئاسية والبرلمانية والحكومية . ومن المهام الأولية للجنة التأكد من تحقيق الأمن الاقتصادي بالدولة . يمارس الجهاز الأعلى للرقابة رقابة الدولة على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، ومكافحة الاستخدام الغير مشروع لأموال وممتلكات الدولة ، إكتشاف وقمع الجرائم الاقتصادية وإتخاذ التدابير اللازمة لمنع تقنين العائدات من الجرائم وتمويل الإرهاب . ويتم توجيه اهتمام خاص لحماية الحقوق الشرعي ومصالح المواطنين. يركز الجهاز الأعلى للرقابة في بيلاروسيا جهوده لمنع المخالفات في مرحلة مبكرة خاصة في تحديد المخالفات القانونية النظامية والاتجاهات الاقتصادية .

شارك في الاحتفال العديد من الضيوف البارزين، من ضمنهم رئيس جمهورية بيلاروسيا ورؤساء الأجهزة العليا للرقابة حول العالم ، وقد قاموا جميعهم بتهنئة الموظفين الحاليين والقدامى بالجهاز الأعلى للرقابة في بيلاروسيا على الخدمة الجليلة التي يقدموها لبلدهم . قدمت رئاسة الدولة جوائز الدولة التقديرية للموظفين بالجهاز الأعلى للرقابة في بيلاروسيا.

مكتب المراجعة الوطني في بلغاريا يراجع كفاءة وإدارة الشبكة البيئية .

يعتبر فقد التنوع البيولوجي مشكلة عالمية . كجزء من الشبكة البيئية الأوروبية ، Natura 2000 ، أنشأت جمهورية بلغاريا شبكة بيئية وطنية مكونة من المناطق المحمية - 234 محمية للحفاظ على المواطن الطبيعية ، الحيوانات البرية والنباتات ؛ 120 محمية للحفاظ على الطيور البرية ؛ و 13 محمية ملتزمة بتوجيهات الحماية لكليهما .

قامت عملية المراجعة التي استمرت 3 سنوات من 1 يناير 2016 إلى 31 ديسمبر 2018) بتقييم كفاءة وإدارة شبكة Natura 2000 . وبوجه خاص قد قامت المراجعة بتحليل وتقييم : إنشاء الشبكة الوطنية ؛ المنظمة التي أنشئت لإدارة الشبكة ؛ حالة الشبكة والرصد والرقابة و كتابة التقرير ؛ والتقدم المحقق في تنفيذ إطار أولوية الوطنية للشبكة .

تضمنت نتائج المراجعة ما يلي:

- على الرغم من تضمن قانون التنوع البيولوجي للقواعد والعمليات ، إلا أن التشريعات الوطنية لم تتضمن بالكامل جميع متطلبات الاتحاد الأوروبي (EU) ذات الصلة وإدارة Natura 2000 التي تتضمن العديد من الهيئات الوطنية والإقليمية، بالإضافة إلى منظمات غير حكومية تتطلب منظومة إدارية أكثر فاعلية . قامت وزارة البيئة والمياه (MOEW) في بلغاريا عند تحديد غياب وجود آلية إدارة فعالة للشبكة ، وأشارت أيضا إلى الحاجة لتحسين الإطار التنظيمي وتحقيق توزيع واضح للمهام بين السلطات المركزية والإقليمية.
- تم البدء في إجراء تغييرات قانونية لتقديم منهج وهيكلي جديد لإدارة Natura 2000 في بلغاريا ولضمان أن تدابير المحافظة وتحسين المحميات قد تمت بالتوافق مع تنفيذ توجيهات الاتحاد الأوروبي.
- بينما تم إنشاء نظام المعلومات وسجلات لإدارة الشبكة ، يشكل النقص العام في القواعد والإجراءات الداخلية التي تحدد ما الذي يجب أن ينشره نظام المعلومات من مخاطر عديدة وبالتحديد في حذف محتوى البيانات واكتمالها.
- هناك تأخر واضح في إصدار الأوامر الخاصة بتعيين مواقع Natura 2000 التي تلتزم بأهداف الحماية المحددة.
- تبنت بلغاريا إطار العمل الوطني لأولوية الأنشطة (NPAF) ل 2014-2020 والذي يتضمن الأولويات والتدابير والأنشطة للإدارة الفعالة والتمويل اللازم ولكن لم يتم بعد تأسيس منظمة لجمع البيانات الأولية والمجمعة.
- تم تطوير آلية لرصد المحميات الطبيعية والفصائل والطيور التي يجب الحفاظ عليها من خلال Natura 2000 والإجراءات جارية لتصحيح المحذوفات في موقع الحماية ، وايضا تحسين آلية الرصد الحالية " الكافية" .
- إن أصحاب الممتلكات الواقعة في حدود المناطق المحمية ، والذين لم يصدر لهم أوامر تفويض ، لديهم صعوبة في تحديد موضوعات واهداف المنطقة المحمية، مثال المحيط الكلي للمنطقة ومخزون الملكية والحدود والأنشطة المحظورة . وكننتيجة ، هناك خطر في التدمير أو التلف دون قصد للمحميات، وهناك فرص محدودة للحصول على تعويض للأرباح المفقودة و المصروفات المحققة.

وقد إنتهى المراجعون إلى أن إدارة شبكة Natura 2000 غير فعالة للأسباب التالية:

دمج غير مكتمل وغير متسق للتوجيهات الأوروبية في التشريعات البلغارية ؛ إدارة غير كافية للشبكة وطريقة غير فعالة لإصدار أوامر للمواقع المعينة ل Natura 2000 ؛ إفتقار كفاءة الرصد والرقابة وكتابة التقرير ؛ إفتقار آلية لتحديث إطار أولويات الأنشطة الوطنية NPAF ؛ و عدم الشفافية والمساءلة في نفقات الموارد العامة والنتائج أو الفوائد المحققة عند تنفيذ التدابير.

التعاون وتبادل الخبرات بين المكتب الوطني للمراجعة بجمهورية الصين الشعبية CNAO ومكتب المساءلة الحكومية الأمريكي GAO يساهم في تعزيز قدرة المراجعة

الأخبار الموجزة ، شتاء 2020

إلتزاماً بالشراكات التعاونية ، وقع كل من رؤساء المكتب الوطني للمراجعة بجمهورية الصين الشعبية (CNAO) ومكتب المساءلة الحكومية بالولايات المتحدة الأمريكية (GAO) مذكرة تفاهم ثنائية (MOU) في عام 2012 لتسهيل التعاون وتبادل المعلومات. منذ ذلك الحين ، بذل الجهازان الرقابيان جهوداً مشتركة لزيادة الخبرات والخبراء لخلق فرص فعالة لتبادل المعرفة لمجتمع المساءلة العالمي.

بموجب مذكرة التفاهم ، عقد كل من CNAO و GAO سلسلة من الندوات الدولية حول موضوعات هامة ، منها مراجعة تنفيذ السياسة التنظيمية المالية بإستخدام الرقابة وتحليلات البيانات في المراجعة وتنفيذ برامج مراجعة الأداء التي تعزز رفاهية المواطن والأمن المالي ؛ ومراجعة الآثار المصاحبة لتقدم أعمار السكان.

أقيمت هذه الندوات لتسهيل الحوار وتبادل وجهات نظر حول المراجعة وإثراء المشاركة ، وقد ضمت خبراء يمثلون مختلف الأجهزة العليا للرقابة و المؤسسات من جميع أنحاء العالم ، وقد ساهموا جميعاً بفاعلية في المناقشات التفاعلية.

توضح النتائج ، التي تشمل زيادة عدد أعضاء مجموعة عمل التحديث المالي والإصلاح التنظيمي وتطوير مفهوم مجموعات العمل التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (INTOSAI) مثل مجموعة عمل البيانات الضخمة ، فوائد شراكة CNAO-GAO عبر مجتمع الإنتوساي.

المشاركة في قيادة مجموعة عمل الإنتوساي للبيانات الضخمة

تمت الموافقة والمصادقة على تأسيس مجموعة عمل الإنتوساي للبيانات الضخمة في مؤتمر INCOSAI 2016 في أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة ، مع عمل المكتب الوطني للمراجعة بجمهورية الصين ومكتب المساءلة الحكومية الأمريكي بصفة الرئيس ونائب الرئيس على التوالي. في مجال البيانات الضخمة ومراجعة البيانات الضخمة ، تُسهل مجموعة عمل البيانات الضخمة تبادل المعلومات والخبرات بين الأجهزة العليا للرقابة، والتي بدورها تُسلح الأجهزة العليا للرقابة بشكل أفضل للمساهمة في الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة - محلياً وعالمياً.

تبرز مجموعة عمل البيانات الضخمة ، التي تتكون من 29 عضواً وثلاثة مراقبين ، عدداً كبيراً من موضوعات مراجعة البيانات الضخمة في المشروعات البحثية والاجتماعات السنوية والندوات. في عام 2018 ، أصدرت مجموعة عمل البيانات الضخمة مجموعة من حالات مراجعة البيانات الضخمة العالمية ، "الممارسات العالمية: مراجع البيانات الضخمة من أجل التنمية المستدامة"، والتي تعكس إلي أي مدى يمكن لتبادل الخبرات تعزيز التعاون ، وزيادة الوعي ودفع التقدم في مجال مراجعة البيانات الضخمة.

جهود أخرى تقوم بها مجموعة عمل البيانات الضخمة:

- تلخيص وتعزيز ممارسات وخبرات مراجعة البيانات الضخمة ؛
- إصدار إرشادات لمراجعة البيانات الضخمة وتقارير الأبحاث ؛
- دعم التطوير المهني لمراجعي البيانات الضخمة ؛
- تعزيز التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بين الأجهزة العليا للرقابة؛
- تسهيل أنشطة تبادل المعرفة بالبيانات الضخمة ؛ و
- تقديم مقترحات عملية تتناول مقدمة أو تحسين القوانين ؛ تقديم خطط قصيرة ،متوسطة وطويلة الأجل لمراجعة البيانات الضخمة بما يتوافق مع الظروف الوطنية ؛ ونماذج التنظيم والإدارة المناسبة لمراجعة البيانات الضخمة.

مشروع بحثي مشترك

في الأونة الأخيرة ، وضع كل من CNAO و GAO مسودة أوراق بحثية تكميلية حول تاريخ وتطور المراجعة الحكومي في الصين والولايات المتحدة. إتقنت السيدة / هو زيجون ، المراجع العام للمكتب الوطني للمراجعة بجمهورية الصين ، والسيد / جين ل. دودارو ، المراقب العام للولايات المتحدة ، في يوليو 2019 لتبادل مسودات الأوراق التي سيتم الانتهاء منها قريباً.

وتشمل الموضوعات المشتركة بالأوراق البحثية ما يلي:

الآثار الرئيسية على الحكومات المحلية

أدي عمل كل من الجهازين الرقابيين إلى تحقيق إنجازات وفوائد مؤثرة طويلة المدى. تشمل إنجازات CNAO في المراجعة الحكومية تحسين الإدارة المالية والأداء الحكومي ؛ تشجيع تنفيذ البرامج القومية الرئيسية ؛ ومكافحة الفساد مع تشجيع الحكومة التي تتميز بالإنفتاح والشفافية. بالإضافة إلى ذلك ، من 2013 حتي 2017 ، قدم المكتب الوطني للمراجعة بجمهورية الصين أكثر من 1.2 مليون تقرير مراجعة ؛ وإصدار أكثر من 50000 إعلان عن نتائج المراجعة ؛ ونشر 238000 من الأحكام لتحسين التشريعات. في عام 2018 ، حقق المكتب من خلال أعمال المراجعة 71.4 مليار دولار عوائد مالية.

منذ عام 2000 ، أسفر عمل مكتب المساءلة الحكومية عن أكثر من 1 تريليون دولار من العوائد المالية وأكثر من 23000 من فوائد البرامج والتشغيل التي ساعدت في تغيير القوانين ، تحسين الإقتصاد وكفاءة البرامج الحكومية وتعزيز الأمن العام ، من بين أمور أخرى. في السنة المالية 2019 وحدها ، حقق مكتب المساءلة الحكومية 214.7 مليار دولار من العوائد المالية - بنحو 338 دولار لكل دولار يتم استثماره في مكتب المساءلة الحكومية.

التطور لمواجهة الظروف الوطنية

بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949 ، تم إنشاء مؤسسات المراجعة في الإدارات المالية داخل الحكومات المركزية والمحلية. أسس دستور 1982 نظام المراجعة الحكومي في الصين ، وبما أن النظام الاقتصادي الصيني تحول من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق الإشتراكي ، فقد ركزت المراجعة الحكومية بشكل متزايد على صحة وشرعية الموضوعات محل المراجعة والجهود المبذولة لتحسين الإدارة والكفاءة.

في السنوات الأولى ، ركز مكتب المساءلة الحكومية في المقام الأول في مراجعة النفقات الفيدرالية. على مر العقود ، تطورت أعمال المكتب للتركيز بشكل أساسي على عمليات مراجعته الأداء التي تفحص البرامج والعمليات الحكومية ، مما يمكن مكتب المساءلة الحكومية من الحصول على أكبر تأثير في تعزيز الأداء الحكومي والمساءلة. من الضروري لنجاح مكتب المساءلة الحكومية التركيز على خلق قوة عاملة متنوعة ومتعددة التخصصات التي تعزز تطور وفائدة عمله.

الأساليب المتقدمة للمراجعة وضمان الجودة الصارمة

من أجل تحسين جودة المراجعة ، أتخذ المكتب الوطني للمراجعة لجمهورية الصين خطوات منها: تحديد بشكل واضح أهداف وعناصر ومبادئ مراجعة رقابة الجودة ؛ إنشاء وتحسين نظام رقابة الجودة باستمرار ؛ تعزيز مؤشرات رقابة الجودة ؛ والجمع بين رقابة الجودة والمساءلة. لدى المكتب الوطني للمراجعة لجمهورية الصين كبير موظفي الجودة كعضو في الإدارة العليا ، وقد تم تحسين وظيفة مراجعة الجودة لتصبح وحدة منفصلة في عام 2018.

يوجد لدى مكتب المساءلة الحكومية نظام رقابة جودة منضبط وفعال للعمل به والذي يتم إدارته طبقاً لمعايير المراجعة الحكومية المقبولة بوجه عام في الولايات المتحدة (الكتاب الأصفر) ، والتي إلى جانب سياسات المكتب الأمريكي المعمول بها في إجراء عمليات المراجعة ، تتوافق مع مبادئ المراجعة الأساسية للمعايير الدولية

للأجهزة العليا للرقابة. كما يوفر إطار ضمان الجودة تأكيداً معقولاً بأن عمل مكتب المساءلة الحكومي هو احترافي ومستقل (في الجوهر والشكل) ومصمم بموضوعية ؛ والأدلة كافية ومناسبة ؛ والإستنتاجات المؤيدة بمستندات ؛ والتفارير عادلة ومتوازنة، والتوصيات مدوية ولها صدى مؤثر.

التحضير للمستقبل

يتخذ المكتب الوطني للمراجعة لجمهورية الصين منهج موجه نحو المستقبل في عملها وتشجع الأمن وتحسن معيشة المواطنين من خلال تنظيم وتنفيذ عمليات المراجعة على صناديق التقاعد وصناديق التأمين الطبي ومشاريع الإسكان المدعومة من الحكومة ؛ الكشف عن مشاكل منح المعاش التقاعدي والعمليات المستدامة والرقابة على أسعار الدواء ؛ وتحديد الأمور المتعلقة بتخصيص الإسكان المدعوم من الحكومة واستخدامه. يدعم المكتب الوطني للمراجعة لجمهورية الصين أهمية التكنولوجيا الجديدة وأقام برنامج تدريب شامل على تقنيات المعلومات والاتصالات لجميع المدققين الحكوميين.

كما تم توسيع نطاق عمل المكتب على أحدث التطورات العلمية والتكنولوجية ، حيث أسس مكتب المساءلة الحكومية فريق العلوم وتقييم التكنولوجيا والتحليلات (STAA) في يناير 2019. وسيقوم فريق العلوم وتقييم التكنولوجيا والتحليلات بإجراء تقييمات تقنية؛ مراجعة العلوم و برامج التكنولوجيا ؛ تجميع واستخدام أفضل الممارسات في العلوم الهندسية ؛ وإنشاء مختبر للمراجعة المبتكرة لإستكشاف القدرات التحليلية المتقدمة الجديدة والتقنيات الناشئة التي ستؤثر على ممارسات المراجعة المستقبلية. أسس المكتب أيضاً مركز الرقابة الاستراتيجي (المركز) في عام 2018 لتحديد القضايا الناجمة ،التحديات والفرص الناشئة لمساعدة مكتب المساءلة الحكومية في تعزيز كفاءة وفعالية الحكومة الفيدرالية. عقد المركز اجتماعات حول موضوعات مثل مستقبل الهوية الشخصية والخصوصية ، ومستقبل الفضاء وما يترتب عليها من آثار للسياسية المتبعة ، وزيادة التطور والتبعات لوسائل الإعلام الاصطناعية.

مازالت الجهود مستمرة لتبادل المعرفة والتعاون بين المكتب الوطني للمراجعة لجمهورية الصين (CNAO) ومكتب المساءلة الحكومية وتساهم بشكل مباشر في نتائج قيمه للأجهزة العليا للرقابة والحكومات والمواطنين ومجتمع المساءلة العالمي.

الجهاز الم ركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية يقوم باستضافا فف الإجتتماعات ويشارك في المنتديات الدولية ويواصل تقاليدته طويلة المدي من الجهود التعاونية

استضاف الجهاز المركزي للمحاسبات المصري (ASA) الإجتتماع السنوي التاسع لمجموعة عمل المراجعة البيئية التابعة للمنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة (AFROSAI) خلال الفترة 24-21 أكتوبر 2019. وقد تضمن الحدث ، الذي ركز على "الأجهزة العليا للرقابة الأفريقية في مواجهة تحديات مكافحة التصحر وانعدام الأمن الغذائي" ، ورشة عمل حول " رفع مستوى الوعي حول أساليب تقييم ومراجعة تنفيذ الأجهزة العليا للرقابة الأفريقيق لأهداف التنمية المستدامة " ، والتي نظمتها GIZ. وفي ختام الإجتتماع ، تولى الجهاز الأعلى للرقابة في نيجيريا رئاسة مجموعة عمل المراجعة البيئية لمدة ثلاث سنوات (قابلة للتجديد).

استضاف الجهاز المركزي للمحاسبات الإجتتماع السنوي للجنة بناء القدرات التابعة للأفروساي في يونيو 2019 ، والذي تلاه ورشة عمل لمدة ثلاثة أيام حول "رقابة وضمان الجودة" كجزء من مذكرة التفاهم الموقعة بين الأفروساي والمنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة (EUROSAI). خلال ورشة العمل ، عرض الخبراء الممثلون عن الأفروساي (السنغال ومصر) والهوروساي (فرنسا والنمسا) خبرات اجهزتهم الرقابية.

شارك وفد الجهاز المصري ، برئاسة سيادة المستشار / هشام بدوي ، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات المصري، في المنتدى الأفريقي الأول لمكافحة الفساد الذي عُقد في شرم الشيخ في يونيو 2019. تتضمن وفد الجهاز المصري السيدة / منى توحيد ، نائب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات إلى جانب السادة وكلاء وأعضاء الجهاز. كما ضم المنتدى خبراء في مجال مكافحة الفساد ، بما فيهم وزراء العدل والتخطيط والاستثمار والتعاون الدولي والداخلية ، بالإضافة إلى رؤساء الهيئات الوطنية والإفريقية ذات الصلة.

استضاف الجهاز المركزي للمحاسبات وفداً من الجهاز الأعلى للرقابة بعمان في يوليو 2019 في مقر الجهاز المصري في القاهرة. وقد ركزت الزيارة على مناقشة الجوانب التنظيمية والمهنية المتعلقة بإعداد التقارير السنوية ، مثل الوحدات المسئولة عن المراحل والمعايير المعتمدة في تصنيف التقرير والمعايير المستخدمة عند تضمين الملاحظات والإجراءات المتبعة عند تقديم التقرير.

استضاف الجهاز المصري اجتمع لجنة المعايير المهنية الثالث عشر للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة في مقر الجهاز في سبتمبر 2019. خلال الاجتماع ، ناقشت الوفود المشاركة القضايا المتعلقة بالإنجازات المهمة في إطار خطة عمل المنظمة العربية لعام 2019. قدم أعضاء اللجنة أيضًا خطة العمل 2020-2021 (في شكل مسودة) وناقشوا جوانب دليل المراجعة المالي للجنة.

كجزء من مذكرة التفاهم الموقعة بين الأجهزة العليا للرقابة في مصر والمملكة العربية السعودية:

استضاف الجهاز المركزي للمحاسبات برنامجًا تدريبيًا في أغسطس 2019 في مقر الجهاز حول "فن العمل في مجال السكرتارية والاتصالات" والذي سلط الضوء على المؤهلات اللازمة المرتبطة بالموظفين الإداريين الناجحين جنبًا إلى جنب مع مهارات التواصل تحت ضغوط العمل وإدارة الوقت وبرامج مايكروسوفت أوفيس والقواعد المطبقة في تأسيس البيانات والفهرسة، والتواصل الفعال.

استضاف الجهاز المركزي للمحاسبات أيضًا ورشة عمل في مقر الجهاز حول "دور الأجهزة العليا للرقابة عند حساب ضريبة القيمة المضافة" في نوفمبر 2019. سلط هذا الحدث الضوء على إجراءات المراجعة المطبقة لحساب ضريبة القيمة المضافة ، الحالات التي يتم فيها خصم ضريبة القيمة المضافة والإعفاء منها، وكذلك التعرف علي الدليل الضريبي الخاص بلقيمة المضافة.

شارك الجهاز المصري في البرنامج المخصص لـ "المراجعة المبنيية علي المخاطر" والذي عُقد بالديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية في أكتوبر 2019.

استضاف الجهاز المصري الاجتماع العلمي حول "تقارير الأجهزة العليا للرقابة ودورها في تعزيز كفاءة النظام المالي للدولة" في ديسمبر 2019 ، حيث ناقش ممثلو الأجهزة الرقابية:

- ملامح التقارير الصادرة عن الأجهزة العليا للرقابة ؛
- المتطلبات اللازمة لإعداد تقارير المراجعة والتواصل مع أصحاب المصالح ؛
- قياس كفاءة النظام المالي الوطني بإستخدام المعايير الدولية ؛
- دور تقارير المراجعة في تعزيز كفاءة الكيان المالي ؛
- معايير إعداد تقارير المراجعة ؛ و
- المتطلبات الأساسية لجودة تقرير المراجعة.

محكمة المحاسبات الفرنسية تتعبر عن المعالم الهامة لإشراك أصحاب المصالح

تجاوزت محكمة المحاسبات الفرنسية ، الجهاز الأعلى للرقابة في الدولة ، علامة رمزية فارقة.

في العام الماضي ، قام أكثر من مليوني زائر متميز بزيارة الموقع الإلكتروني للجهاز الأعلى للرقابة (ccomptes.fr) ، أي ثلاثاً أضعاف عدد الزيارات في الأعوام السابقة! شاهد مستخدمو الإنترنت أكثر من 5 ملايين صفحة وقاموا بتحميل التقارير المتاحة حوالي 850 000 مرة.

على شبكات التواصل الاجتماعي ، كان التقدم ملحوظاً أيضاً مقارنةً بنتائج العام السابق.

في نهاية عام 2019 ، كان لدى محكمة المحاسبات الفرنسية أكثر من 78000 متابع على تويتر (+8%) ؛ 27000 متابع على لينكد إن (+68%) و8500 متابع على الفيسبوك (+24%).

كما قامت محكمة المحاسبات الفرنسية مؤخراً بفتح حساب على تطبيق إنستغرام.

تابع محكمة المحاسبات الفرنسية على وسائل التواصل الاجتماعي الآتية:

- ❖ تويتر : Courdescomptes
- ❖ لينكد إن : <https://www.linkedin.com/company/cour-des-comptes>
- ❖ فيسبوك : @ccomptes
- ❖ إنستغرام : courdescomptes

المكتب الوطني بجامبيا يلقي نظرة علي أحداث عام 2019

كان المكتب الوطني للمراجعة بجامبيا إدارة حكومية حتى عام 2015 عندما تم إعلانه كمؤسسة مستقلة من خلال قانون الجمعية الوطنية. كان المكتب الوطني للمراجعة بجامبيا يعمل على سلسلة من المبادرات لتحويله إلى مؤسسة وطنية رائدة معنية بشفافية ومساءلة الأموال العامة.

تواصل إدارة المكتب الوطني للمراجعة بجامبيا وموظفيه العمل على تحسين كفاءات الموظفين ومشاركة أصحاب المصالح لضمان تحقق الوضوح من خلال إصدار تقارير المراجعة ذات الجودة في الوقت المناسب والملائم. إن التطوير المستمر للموقع (www.nao.gm) ، الذي يتضمن تحديثات التقارير بشكل دائم وعلني نطاق واسع يصل للجمهور بشكل تدريجي ويزيد من مشاركة أصحاب المصالح. أتم المكتب الوطني للمراجعة ثلاثة أنشطة متميزة هذا العام من خلال العمل مع الحكومة و/ أو شركاء الدعم الخارجيين ، بما في ذلك مبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) والمعهد الجمهوري الدولي (IRI) - جامبيا ، من خلال البرنامج التابع لـ IDI دعم النظير (PAP-APP).

افتتح رئيس جمهورية جامبيا ، معالي السيد/ أداما بارو ، المكتب الوطني للمراجعة في فبراير 2019. حيث كان من بين الحضور المتحدث باسم الجمعية الوطنية ، نائب الرئيس ، بالإضافة إلى أعضاء مجلس الوزراء وكبار الشخصيات. إن المبنى الذي يضم 33 مكتباً للموظفين ، قاعة إجتماعات المراجع العام ومكتبة وغرفة تدريب وصالة للألعاب الرياضية ، سوف يستضيف موظفين جدد والإدارات ذات الصلة والتي سستهم في تحقيق الأولويات الإستراتيجية للمكتب.

بعد الانتهاء من خمسة اجتماعات تشاورية مع أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين ، حدد المكتب الوطني للمراجعة الأولويات الضرورية للسنوات الخمس المقبلة في خطة التنمية الاستراتيجية (2020-2024). ستساعد خطة التنمية الاستراتيجية ، التي تم إطلاقها في أغسطس 2019 ، المكتب الوطني للمراجعة في تخطيط وتنظيم وتوجيه العمليات ، والتي تشمل تعيين الموظفين وإنشاء الإدارات.

بدعم من مبادرة تنمية الإنتوساي (INTOSAI) ، أتم المكتب الوطني للمراجعة بجمهورية جامبيا خطته التشغيلية 2020. شملت ورشة عمل IDI التي استمرت أسبوعين الدروس الإقليمية المستفادة وساعدت المكتب الوطني للمراجعة في تحديد المزيد من الأنشطة الأساسية لخطة التنمية الاستراتيجية التي سيساهم فيها لزيادة الوضوح. بسبب الفوائد المحققة ، يعقد المكتب الوطني للمراجعة ورش العمل السنوية للتخطيط التشغيلي طوال دورة حياة خطة التنمية الاستراتيجية.

المحكمة العليا للرقابة (SAC) في إيران تشارك في المنتدى الاقتصادي ، وتستضيف دورة تدريبية دولية ناجحة لمراجعة الأداء

BY INTOSAI JOURNAL

00



تشارك SAC في منتدى *Astana* الاقتصادي

شاركت المحكمة العليا للرقابة (SAC) بإيران في منتدى *Astana* الاقتصادي الثاني عشر في نور سلطان في مايو 2019. بقيادة الدكتور عادل عازار ، رئيس SAC ، ضم وفد SAC سعيد بيطافري ، نائب الرئيس للشؤون الفنية والمراجعة للشؤون الاقتصادية وقطاعات البنية التحتية ومرضى أسدي نائب المدير العام للعلاقات العامة والشؤون الدولية.

ناقش الدكتور عازار ، خلال جلسة نقاش متخصصة، التدقيق العام من حيث علاقته بالتنمية المستدامة وتحدث عن الحاجة إلى التركيز على مؤشرات الأداء الوطنية الرئيسية. وأضاف أن الدولة و SAC تبنتا مناهج رصد وقائية وموثوقة وتوجيهية.

قام الدكتور عازار وناتاليا جودونوفا ؛ رئيسة لجنة الحسابات للرقابة على تنفيذ موازنة جمهورية كازاخستان ، تم توقيع مذكرة تعاون خلال المنتدى تهدف إلى توسيع التدريب على التدقيق العام والتعاون التقني، سيقوم كل من الجهازين الأعلين للرقابة بوضع خطط عمل وتقاسم الخبرات والمعرفة وتنسيق ورش عمل متخصصة حول تدقيق تكنولوجيا المعلومات.

SAC تستضيف دورة تدريبية دولية ناجحة لمراجعة الأداء

استضافت المحكمة العليا للرقابة (SAC) في إيران دورة تدريبية دولية حول مراجعة الأداء والتي غطت العديد من الموضوعات المهمة لمراجعة الأداء. قدم هذا الحدث الذي استمر أسبوعاً ، شيراز منذور حيدر ، المدير العام للعلاقات الدولية والتنسيق للجهاز الأعلى للرقابة لباكستان ، وتضمن دراسات حالة عملية من أستراليا وكندا وباكستان والمملكة المتحدة.

وأشار الدكتور عازار ، رئيس SAC ، إلى أهمية الدورة وفوائدها للأجهزة العليا للرقابة المحلية والإقليمية والعالمية كما اجتمع مع حيدر لمناقشة المزيد من التعاون و المشاركة بين الأجهزة العليا للرقابة لكل من إيران وباكستان.

مجلس المراجعة الياباني (المجلس) يصدر تقريرًا سنويًا ، ويرحب برئيس المجلس الجديد



رئيس مجلس المراجعة ، السيد / موريتا يوجي (يسار) ورئيس وزراء اليابان السيد/ آبي شينزو
(المصدر؛ الموقع الرسمي لرئيس وزراء اليابان ومجلس الوزراء)

قدم السيد موريتا يوجي ، رئيس مجلس المراجعة في اليابان (المجلس) ، تقرير مراجعة الحسابات للسنة المالية 2018 إلى رئيس الوزراء آبي شينزو في 8 نوفمبر 2019. ويتضمن التقرير نتائج المراجعة التي أجراها المجلس في 2018-2019 ، وتشمل الحسابات النهائية للنفقات والإيرادات السنوية للدولة والمؤسسات التابعة للحكومة بعد تقديمه إلى مجلس الوزراء ، قدم مجلس الوزراء بدوره التقرير إلى البرلمان (الهيئة التشريعية المكونة من مجلسين في اليابان) إلى جانب الحسابات النهائية لنفقات وإيرادات الدولة. يحتوي تقرير المراجعة للسنة المالية 2018 على 335 حالة مراجعة تحدد ما يقرب من 1 مليار دولار أمريكي في "مبالغ غير صحيحة* ."

يقوم المجلس باستمرار بإجراء عمليات مراجعة مرنة ويستجيب للمشكلات في الوقت المناسب وبطريقة مناسبة. في هذا التقرير ، لاحظ المجلس مشاكل في عدة مسائل ، بما في ذلك:

• تأمين سلامة رفاهية المواطن ؛

• ضمان اجتماعي؛

• تأثير المخطط وعمليات المشروع.

• التشغيل السليم والعدل للأنظمة والمشاريع ؛

• الأصول والصناديق والأسهم ؛

• التنفيذ السليم للميزانية والإدارة المناسبة للحسابات العامة ؛

• القضايا المتعلقة بالبيئة والطاقة ؛ و

• القضايا المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات .

في أي وقت على مدار العام (حتى قبل استكمال تقرير المراجعة) ، يكون المجلس قادرًا على إبلاغ البرلمان ومجلس الوزراء بشأن القضايا التي (1) قدم فيها المجلس آراءه ، (2) طالب باتخاذ إجراءات ، أو (3) على وجه التحديد وجد احتياجات المراجعة. في 2018-2019 كانت هناك أربع حالات تدرج في هذه التصنيفات. وبالمثل ، يجوز للمجلس إجراء مراجعة لمسائل محددة يطلبها البرلمان بموجب قانون البرلمان والإبلاغ عن النتائج. أبلغ المجلس عن حالتين إلى البرلمان في 2018-2019.

لتعريف " المبالغ الغير صحيحة" يرجى زيارة الموقع :-

*For the definition of "improper amounts," please visit www.jbaudit.go.jp/english/.

للحصول على معلومات اضافيه ، تواصل مع المجلس عبر البريد الالكتروني liaison@jbaudit.go.jp

أو الموقع الالكتروني <http://www.jbaudit.go.jp/english/>



تولى السيد موريتا يوجي رئاسة مجلس المراجعة الياباني في 3 سبتمبر 2019 ، خلفاً للدكتور كوباياشي ماري ، الذي تقاعد من منصبه في 15 أغسطس 2019. ،
قبل تولي منصبه الحالي ، عمل السيد موريتا كمفوض للمجلس (منذ عام 2011) ورئيس بالنيابة عند تقاعد الدكتور كوباياشي قبل ذلك ، عمل كشريك أول لشركة Deloitte Touche Tohmatsu LLC ، وهو محاسب عام معتمد ومراجع نظم معلومات معتمد
في خطوة ذات صلة ، تم تعيين الدكتورة تاناكا يايوي كمفوض للمجلس في 2 سبتمبر 2019. وقبل تعيينها ، كانت أستاذة متخصصة لقسم البحوث بالمؤسسة الوطنية للشهادات الأكاديمية وتحسين جودة التعليم العالي. للحصول على معلومات إضافية ، اتصل بمجلس المراجعة عبر البريد الإلكتروني liaison@jbaudit.go.jp or visit www.jbaudit.go.jp/english/.

ديوان المحاسبة بدولة الكويت يرحب بالرئيس الجديد ويواصل التدريب الدولي وجهود التعاون

BY INTOSAI JOURNAL
00



عُيِّن السيد فيصل فهد الشايح رئيساً لديوان المحاسبة (SAB) بالكويت في 5 نوفمبر 2019 ، وفقاً للقرار الأميري لعام 2019.



استضاف الديوان ندوة مشتركة حول "قضايا إدارة النفايات (الطبية والنفايات الخطرة) والتلوث البحري وأثاره على الثروة السمكية" في إطار تفعيل اتفاقية التعاون مع المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في إستونيا. قدم الديوان ملخصا عن منهجية المراجعة البيئية ، فضلا عن تقييم لكفاءة وزارة الصحة العامة في التخلص من نفايات الرعاية الصحية الخطرة.



شارك وفد من الديوان ، برئاسة السيد عادل عبد العزيز الصراوي ، الرئيس بالنيابة للديوان، في مجموعة عمل المنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (EUROSAI) حول المراجعة البيئي والمحاكم الأوروبية لمؤتمر التنوع البيولوجي المشترك المنعقد في 22-24 أكتوبر 2019 في لوكسمبورج0 قدم وفد الديوان أوراق عمل عن تجارب الديوان مع "التنوع البيولوجي" و "دور لجنة المراجعة البيئي والمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة." (ARABOSAI)



شارك وفد من الديوان في مؤتمر شباب (YES) EUROSAI لعام 2019 الذي استضافه المكتب الوطني للمراجعة في المملكة المتحدة في لندن في الفترة من 4-7 نوفمبر 2019. وسلط المؤتمر ، الذي ركز على أهمية الأجهزة العليا للرقابة (SAI) ، ألقى الضوء على العديد من الموضوعات الهامة ، بما في ذلك التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة والحلول المقترحة لمعالجتها. كما ساهم الوفد في العديد من ورش العمل ومجموعات العمل التي تركز على المراجعة والندوات التي تناقش أدوار المراجعين الشباب في الأجهزة العليا للرقابة.

يوصل الجهاز الأعلى للرقابة في ليتوانيا (JAOL) التفاعل مع القطاع العام من خلال مؤتمر SIGNALS الوطني للتنمية المستدامة .

وقد دعا مؤتمر SIGNALS لسنة 2019 - الذي استضافه الجهاز الأعلى للرقابة في ليتوانيا (JAOL) في نوفمبر 2019 - المشاركين لمعرفة المزيد عن الأمور المرتبطة بالقطاع العام ، وإجراء التغييرات اللازمة والإجابة على الأسئلة التالية :

- التفكير الاستراتيجي : هل نرى جزءاً أم الكا ؟
- القيمة المضافة الباعثة لتغيير : كيف يتم تنفيذه؟
- قضية الرعاية الاجتماعي : كيف يتم اتخاذ القرارات التي تحدث تغييراً إيجابياً؟

وقد دعت الجلسة العامة المشاركين إلى النظر في كيفية تأثير القرارات الوطنية الاستراتيجية والتمويل على رفاهية الدولة والنمو الاقتصادي ؛ و ما هي الاتجاهات المرئية بين الاقتصادات الرئيسية و ما هي الاتجاهات الأفضل في المالية العام . كما طُلب من الأجهزة العليا للرقابة المهمة أن تختار ما الاستمرار في مراقبة جزء فقط من الأنشطة العامة والمالية العامة أو الاطلاع على كل شيء واتخاذ القرارات الإستراتيجية الأكثر فعالية .

وقد تضمن المؤتمر SIGNALS لسنة 2019 جلستين متوازيتين سلطا الضوء على :

- 1 تقاسم الخبرات المحلية والدولية بشأن تنفيذ التغيير بصورة ناجحة والتي تتناول تعقيدات بعض الإصلاحات وتحديد الطرق المحتملة لإحداث التغيير .
- 2 مناقشة مقترحات للحد من عدم المساواة في الدخل وتقديم المساعدة الاجتماعية الموجهة بشكل جيد والدور الذي يقوم به الحوار المجتمعي والأعمال الاجتماعية المحتمل و كيفية تدابير السياسات الاجتماعية في هذه المجالات .

وقد حضر الجلسة الختامية لمؤتمر SIGNALS لسنة 2019 أكثر من 500 عضو من الأوساط الأكاديمية والجمهور (مسئولي الجهاز الأعلى للرقابة بليتوانيا ، وقد ناقشوا خلالها أكبر التحديات التي تواجه الدولة فضلا عن المهام الرئيسية لقطاع العاد في ليتوانيا ، وقد أتاحت وجهات النظر المختلفة مزيد من التركيز الاستراتيجي المتعمق على اجمالي الموضوع وايجاد أفكار جديدة للتغيير الحقيقي .

لقد تم تنظيم المؤتمر بالشراكة مع المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (المفوضية الأوروبية، المجلس البريطاني، معهد جامعة فيلنيوس للعلاقات الدولية والعلوم السياسية، وأكد المؤتمر على التنمية المستدامة من خلال التفكير الاستراتيجي والقرارات الاستراتيجية بالنسبة للقطاع العام ورفاهية الدول .

مبادرة الجهاز الأعلى للرقابة في ميانمار للتحويل الي تطبيق معايير

المحاسبه الدوليه في القطاع العام

منذ بداية الحكومة الديمقراطية الجديدة في عام 2016 ، خطط مكتب المراجع العام لحسابات الاتحاد في ميانمار لتحويلي النظام المحاسبي الحكومي من أساس نقدي إلى أساس الاستحقاق وتبني المعايير المحاسبه الدولية في القطاع العام.

استضاف مكتب المراجع العام لحسابات الاتحاد في أغسطس 2019 مؤتمر محاسبة القطاع العام في ناي بي تاو و ذلك بالتعاون مع وزارة تخطيط المالية والصناعة و البنك الدولي مع دعم من الصندوق الأئتماني للاتحاد الأوروبي ، ، بهدف زليدة تطوير القطاع المحاسبي في ميانمار.

وقد قام البنك الدولي والذي ساعد من قبل في اصدار تقرير تحليل الفجوة لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام الذي تناول الفجوة بين معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ونظام المحاسبة الحالي في ميانمار ، وقام بصياغة الخطة الانتقاليه للتحويل الي معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وخارطة الطريق ، و لقد وقع الأختيار علي وزارة التربية والتعليم كمشروع تجريبي ، وشكلت لجنه تحضيريه لتنفيذ التحويل لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام مؤلفه من ممثلين عن مكتب المراجع العام ، وزارة التخطيط للماليه و الصناعه ، البنك المركزي في ميانمار ، ووزارة التعليم.

في الوقت الحالي فإن مشروع "حوكمتي" التابع للاتحاد الأوروبي بصدد الإعداد لتقديم دورتين تدريبيتين لمدة ستة اشهر علي معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام لموظفي مكتب المراجع العام، و دوره تدريبيه أساسيه للمراجعين المحاسبين غير معتمدين ودوره اخري موجهه للمراجعين الحاصلين علي شهادة محاسبين معتمدين وهي لتدريب مدرب ،ومن المقرر ان يساعد البنك الدولي بتنسيق الدورات التدريبيه مع دعم أكاديميه الإداره الماليه العامه التابعه لوزارة التخطيط للماليه و الصناعه .

ومن المقرر ان يقوم مكتب المراجع العام بتكرار الدورات التدريبيه لتقديمها لكافة موظفيه بالإضافة الي موظفين من منظمات حكومية أخرى وبدعم من البنك الدولي ويخطط مكتب المراجع العام أيضا لتقديم دورات تدريبية عن معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ضمن إطار مشروع الإدارة المالية العامة في ميانمار.

في حين أن عملية الانتقال ستستغرق وقتًا، إلا أن تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام سيساعد مكتب المراجع العام بإجراء عمليات المراجعة، بما في ذلك عمليات مراجعته تكنولوجيا المعلومات بما يتماشى مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة .

يسعى مكتب المراجع العام سعيًا حثيثًا لتحقيق تطبيق ناجح للمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ، و ذلك بتوجيه من المراجع العام للإتحاد و بالتنسيق مع كل من وزارة التخطيط للماليه والصناعه .

الجهاز الاعلى للرقابة ببيرو يستضيف المؤتمر الدولي السنوي للنزاهة 2019 : استخدام التكنولوجيا لمكافحة الفساد

يعمل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وذكاء الأعمال والتعلم الآلي على تسهيل اكتشاف ومنع أفعال سوء السلوك الوظيفي والفساد في الإدارة العامة على النطاق العالمي . ومن الملاحظ تقدم تكنولوجيا المعلومات (IT) بوتيرة سريعة ، ويجب على الأجهزة العليا للرقابة دمج تكنولوجيا المعلومات في الاستراتيجيات الجديدة لمكافحة الفساد حتى لا يتجاوزها التسلسل المنهجي للفساد.

كانت تلك بعض الرسائل الرئيسية التي القيت في المؤتمر الدولي السنوي للنزاهة (CAII) لعام 2019 الذي استضافها الجهاز الاعلى للرقابة ببيرو ، رئيس منظمة الأجهزة العليا للرقابة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (OLACEFS) ، خلال شهر ديسمبر.

وقد شمل المؤتمر الذي ركز على "الكشف عن الفساد: آليات واستراتيجيات العمل" ، على جلسات رئيسية وحلقات نقاشية ومنتديات ، بالإضافة إلى عرض تقديمي خاص عن النموذج الوقائي للجهاز الاعلى للرقابة ببيرو والذي تم تطبيقه بنجاح في بلدان أخرى ، بما في ذلك كولومبيا.

وقد جمع الحدث 2000 مسؤول وموظف حكومي ومواطن - ويشمل ذلك ما يقرب من 40 وفدا من الأجهزة العليا للرقابة المالية من جميع أنحاء العالم و 50 من الخبراء الوطنيين والدوليين من 20 دولة مختلفة - لمناقشة وتبادل الأدوات التكنولوجية المتطورة التي تعمل على تحسين الرقابة والاشراف الحكومي.

لمزيد من المعلومات حول المؤتمر الدولي السنوي للنزاهة 2019 و للوصول إلى العروض التقديمية ،
تفضل بزيارة www.contraloria.gob.pe أو

<http://caii.contraloria.gob.pe/2019/esp/index.html>

رؤية الصورة الكبيرة: رؤية جليه للعلم والتكنولوجيا في حكومة الولايات المتحدة

تعمل التطورات السريعة في العلوم والتكنولوجيا (S&T) على تحويل قطاعات متعددة من المجتمع ، بما في ذلك الطب والنقل والدفاع. تجلب هذه التطورات فرص هامه - مثل النمو الاقتصادي وتحسين نوعية المعيشة - وإمكانية حدوث عواقب غير مقصودة.

إن قدرة الكونجرس في الولايات المتحدة على ادراك وتقييم مثل تلك التغييرات سيكون أمرًا حاسمًا لها حتى تظل آمنة ومبتكرة وقادرة على المنافسة عالمياً. وبالمثل ، يمكن لمكتب المساءلة الحكومية بالولايات المتحدة تقديم خدمة للكونجرس بشكل افضل من خلال فهم وادراك البيئة المتطورة للعلوم والتكنولوجيا ودمج هذا المفهوم في العمل .

وقد أنشأ مكتب المساءلة الحكومية بالولايات المتحدة في يناير 2019 فريق للعلوم وتقييم التكنولوجيا والتحليلات لبناء وتوسيع نطاق عمله الذي استمر لعقود من الزمن في تزويد الكونجرس بتحليل العلوم والتكنولوجيا. تتمثل رؤية الفريق في تزويد الكونجرس بالتبصر والإشراف والبصيرة في قضايا العلوم والتكنولوجيا لضمان استمرار الأمن والابتكار والقدرة التنافسية الامريكية في عالم سريع التغيير.

القاء الضوء على العلوم والتكنولوجيا : تركز احدى الزقاط على الأسلحة التي تفوق سرعة الصوت ، والتي لها آثار كبيرة على الأمن القومي ، وكذلك على أنظمة النقل والفضاء . بينما تركز نقطة اخرى على القاحات الأفيورنية التي يمكن أن توفر مزايا على خيارات العلاج الحالية.

تقييمات التكنولوجيا: ركز أحد التقييمات التكنولوجية الحديثة على ممارسات الزراعة المروية للحفاظ على المياه في المزارع . يمكن تعديل كل من تقنيات الري الثلاثة الرئيسية – وهم الجاذبية والرش والميكرو – لتصبح أكثر كفاءة وتوفيرا للمياه. ولكن من الناحية العملية ، قد تستخدم المزارع مثل هذا الوفير في المياه لزيادة المحصول ، أو التحول إلى المحاصيل الأكثر عطشًا ، أو ري المزيد من الأراضي . لمعالجة ندرة المياه ، يمكن لوضعي السياسات الفيدرالية تقديم حوافز لاستخدام التكنولوجيا أو الممارسات الأكثر كفاءة مقابل موافقة المزارعين على خفض استهلاك المياه.

عمليات مراجعة الأداء: ركزت إحدى عمليات مراجعة الاداء الأخيرة على جهود الوكالات الفيدرالية حول الحوسبة الكمية والاحياء الاصطناعية . وقد أوصى مكتب المساءلة الحكومية الامريكي بوجود تعاون الوكالات في هذه الأنشطة.

نظرة على الأفق: بالشراكة مع مركز الاستشرف الاستراتيجي التابع لمكتب المساءلة الحكومية بأمريكا ، يقوم المكتب بدراسة القضايا الحرجة التي تواجه صناع القرار من أجل التركيز على أولويات السياسة العليا للكونجرس. بعض هذه القضايا متعلقة بالعلوم والتكنولوجيا مثل Deep Space و Deep Fakes وتكنولوجيا G5 اللاسلكية والزراعة الخلوية.

ويخطط مكتب المساءلة الحكومية لتوسيع قدراته في مجال العلوم والتكنولوجيا استجابةً لمطالب الكونجرس وذلك عن طريق الانتقال إلى استراتيجية تتمحور حول المحتوى لتقديم المعلومات ، وتوظيف المزيد من العلماء ، وتعزيز شبكة من كبار خبراء العلوم والتكنولوجيا.

برجاء الاستمرار في التواصل مع فريق للعلوم وتقييم التكنولوجيا والتحليلات من خلال الاشتراك في قائمة البريد الإلكتروني للعلوم والتكنولوجيا.

قصص مصورة

إجراء عمليات المراجعة عن بُعد باستخدام نظم تحليل المعلومات المتكاملة

بقلم ميخائيل بيترروف ، مدير إدارة التحول الرقمي ، غرفة الحسابات بلاتحاد الروسي ؛ كسينيا كوستاش ، رئيسة قسم التحول الرقمي ، غرفة الحسابات بلاتحاد الروسي ؛ وألكسندر شيبستوبورودوف ، نائب مدير المركز الفيدرالي للمعلوماتية ، غرفة الحسابات بلاتحاد الروسي.

بدأت غرفة الحسابات بلاتحاد الروسي (غرفة الحسابات) ، وه و الجهاز الاعلى للرقابة بروسيا ، مؤخرًا باستخدام نظام تحليل المعلومات (IAS) المتكامل مع قواعد البيانات الحكومية في محاولة لإجراء عمليات المراجعة عن بُعد. توضح تجربة الجهاز الاعلى للرقابة فوائد هذا النهج كما تحدد متطلبات التنفيذ.

نظرًا لاستخدام المؤسسات الحكومية بشكل متزايد لتكنولوجيا المعلومات لتحقيق الأهداف ، فقد تقوم الاجهزة العليا للرقابة بعمليات المراجعة عن بعد كبديل لعمليات المراجعة التقليدية في الموقع (المراجعات الميدانية) . هناك عدة عوامل تساعد الاجهزة العليا للرقابة في إجراء عمليات المراجعة عن بُعد ، بما في ذلك الحوسبة بالإضافة إلى الوصول إلى قاعدة البيانات بشكل أسهل وأكثر أمانًا. ومع ذلك ، قد لا تكون عمليات المراجعة عن بُعد مجدية دائمًا ، خاصة بالنظر إلى الوصول عن بعد إلى المعلومات المصنفة.

إذا كانت المراجعة عن بُعد ممكنة ، فإن نظام تحليل البيانات يوفر العديد من المزايا ، بما في ذلك القدرة على استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة عن طريق خفض عدد عمليات التفتيش الميداني (أو التخلص من الحاجة إليها تمامًا) يرجى المرور فوق كل رمز أدناه لمعرفة المزيد حول مزايا نظم تحليل البيانات .

تطوير نظام تحليل المعلومات

في عام 2015 ، قامت غرفة الحسابات بتطوير وادخال نظام لتحليل المعلومات لإجراء عمليات المراجعة عن بُعد استنادًا إلى القانون الفيدرالي لعام 2013 الذي يمنح الجهاز الاعلى للرقابة صلاحية الوصول مباشرة إلى أنظمة معلومات الجهات الخاضعة للمراجعة .

منذ إطلاق نظام تحليل البيانات ، عززت "غرفة الحسابات" وظائف النظام لتوفير وصول مباشر للبيانات من أكثر من 130 نظام معلومات في أكثر من 30 وكالة تابعة للولايات ، و ذلك يشمل الخزانة الفيدرالية ووزارة المالية ووزارة التنمية الرقمية والاتصالات ووسائل الإعلام.

يسمح نظام تحليل البيانات ، ذات الواجهة الافتتاحية ، للمراجعين عن بُعد باستهداف المعلومات الشاملة الموثوقة والوصول إليها بسرعة ، حتى خلال المراحل المبكرة من عملية المراجعة . يعمل النظام على تبسيط العملية من خلال ال قدرة على عرض وتحليل البيانات وإعداد التقارير . يستخدم المراجعون أدوات نظام تحليل المعلومات لتحليل النص للمساعدة في تحديد الانتهاكات الإجرائية ومحاولات التضليل في عمليات المشتريات العامة . بمساعدة هذه الطريقة ، اكتشفت غرفة الحسابات أكثر من 650 انتهاكًا (تمثل 10 بالمائة من إجمالي عدد الانتهاكات التي تم تحديدها في ذلك العام) في عام 2017.

التحليلات الإحصائية لمجموعات البيانات الكبيرة تيسر أيضًا اتباع نهج قائم على المخاطر بالنسبة للتخطيط. من خلال تحليل عدد الانتهاكات التي ترتكبها الجهات الخاضعة للمراجعة ، وكذلك مقدار الأموال المخصصة لها ، يمكن للمراجعين تحديد الكيانات الأكثر عرضة لارتكاب الانتهاكات ومن ثم تعديل تركيز المراجعة وفقًا لذلك.

نظم تحليل المعلومات لإجراء عمليات مراجعة عن بعد فعالة

خلصت غرفة الحسابات إلى أن عمليات المراجعة عن بعد الفعالة عن بُعد تتطلب إطاراً قانونياً مناسباً وتدابير تقنية وتكامل النظام:

الإطار القانوني. يجب أن يكون هناك إطار قانوني ثابت (1) ينظم إجراءات إجراء عمليات المراجعة عن بُعد باستخدام نظم المعلومات و (2) يمنح أجهزة المراجعة الحق في:

- الوصول إلى قواعد بيانات الجهات تحت المراجعة في أي وقت ؛
- طلب معلومات مفصلة عن البيانات المتعلقة بالأنشطة قيد النظر ؛

تقديم توصيات متعلقة بالبيانات (كل من المحتوى والتنظيم) وطلب تقديم البيانات في شكل محدد.

التدابير الفنية. عند إجراء عمليات المراجعة عن بُعد ، تتصح أجهزة المراجعة بـ :

استخدام برنامج تأمين الإنترنت عند الوصول إلى البيانات عن بُعد ؛

ضمان استلام بيانات كاملة من نظم المعلومات الخاصة بالجهات الخاضعة للمراجعة ؛ و امتلاك القدرة على معالجة ومقارنة البيانات في أشكال مختلفة.

نظام تحليل المعلومات المتكامل . عند جمع بيانات المراجعة عن بُعد ، يمكن لأجهزة الرقابة الوصول إلى مصادر البيانات المختلفة ، مثل قواعد البيانات الداخلية للجهات الخاضعة للمراجعة ؛ النظم التي تجمع وتحلل البيانات التي تم جمعها من مصادر مختلفة ؛ والمواقع الإلكترونية والإصدارات المتاحة على شبكة الإنترنت . يتطلب الوصول إلى البيانات من هذه المصادر وجود نظام تحليل معلومات مزود بمحرك بحث لتسهيل البحث عن البيانات وتصنيفها . لتسهيل التحليل ، يمكن للمراجعين تخزين البيانات في المستودعات الرقمية ، مما يتيح مزيداً من البحث عن البيانات المستندة إلى المعايير ، بما في ذلك المصدر والفترة الزمنية.

من الضروري تحديث المعلومات ذات الصلة بانتظام ، ويمكن لأجهزة المراجعة القيام بذلك عن طريق:

- تتبع التغييرات القانونية المتعلقة بمحتوى البيانات والشكل ؛
- مراقبة التغييرات المخطط لها في نظم المعلومات التي يمكن أن تؤثر على التواصل مع نظام تحليل المعلومات للجهة ؛
- مقارنة البيانات الواردة من أنظمة المعلومات المختلفة لتحديد أي مخالقات يجب على المراجعين الانتباه إليها ؛
- و رصد أنواع من تحليل البيانات التي أجريت داخل نظم المعلومات لإدماج نظام تحليل المعلومات .

كأداة لجمع البيانات ، يعد نظام تحليل المعلومات مصدراً وحيداً للبيانات التحليلية التي يمكن استخدامها لإنشاء جداول البيانات ، وتجميع البيانات ، وتوفير تحليل ومراقبة فورية لمختلف المؤشرات الموجودة في أنظمة المعلومات الخارجية . ان جمع المعلومات على منصة واحدة وتوفير أدوات حديثة لتحليل البيانات وعمليات المراجعة عن بعد يمكن ان تؤدي الي خفض التكاليف الاضافية . حالياً ، ترتبط أكثر من 500 مؤسسة حكومية في روسيا بأداة جمع المعلومات الآلية.

لتنفيذ هذا النهج ، تهدف غرفة الحسابات أيضاً إلى تطوير مكان عمل تلقائي لـ "المفتش الرقمي" مصمم للعمل مع معلومات نوعية مدمجة عن الجهات الخاضعة للمراجعة في وضع "النافذة الواحدة" . ومن خلال نقطة دخول واحدة تعتمد على البيانات المخزنة رقمياً ، سيقدم المفتش الرقمي أيضاً نماذج تحليلية قوية موجهة نحو المخاطر والادوات المرئية .

إن التنفيذ الناجح لغرفة الحسابات لعمليات المراجعة عن بعد باستخدام نظام تحليل المعلومات يوحي بأن أجهزة المراجعة في البلدان الأخرى قد تستفيد من نهج مماثل . وعلى الرغم من أهمية الاستمرار في

تحسين أساليب وتقنيات المراجعة عن بُعد ، إلا أنه من المهم توحيد أساليب المراجعة عن بُعد بنفس القدر محليًا وإقليميًا ودوليًا.

البيانات والمراجعة والاستراتيجية

كشف المعرفة وكيفية الاستفادة من الفرص ومعالجة التحديات

بقلم : كون فان دير براخت ، الجهاز الاعلى للرقابة ببلجيكا
أصبحت البيانات كلمة طنانة بارزة للمراجعة - كما هو يتضح من الاستخدام المتزايد للمصطلح عبر مجتمع المساءلة الدولي ليشمل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الانتوساي) والأجهزة العليا للرقابة الاعضاء (SAIs).

بينما تفتح البيانات الباب لإمكانيات جديدة أمام الأجهزة العليا للرقابة المالية ، بما في ذلك آفاق مثيرة للاهتمام لمزيد من عمليات مراجعة المخاطر ، فإنها كذلك تطرح تحديات تقنية وتنظيمية وتحديات متعلقة بالمفاهيم . تتناول هذه المقالة بعض الفرص والتحديات التي تجلبها البيانات ، كما تقدم نظرة عامة على كيفية تعامل الجهاز الاعلى للرقابة ببلجيكا معها .

الفرص

لقد أثر توافر البيانات وتحليلات البيانات في المراجعة - كمجال ومهنة - خاصة وأن رقمنة العملية المالية جلبت تقنيات جديدة تسمح للأجهزة العليا للرقابة بمراجعة 100% من المعاملات. تزيد هذه القدرة من كفاءة المراجعة المالية وتتيح للمراجعين التمييز بين المعاملات العادية وغير العادية. إن تمييز المعاملات غير العادية يخلق كفاءه إضافية ، حيث لم يعد المراجعون بحاجة إلى مراجعة عينة كبيرة قد تكون (أو لا تكون) ممثلة.

تركز مراجعة الأداء تقليدياً على تحديد مدى اقتصادية وكفاءه البرنامج . ومع ذلك ، فإن البيانات المتاحة (ووسائل تحليل كميات كبيره منها بشكل سهل ويسير) تسمح للمراجعين بقياس فاعلية البرنامج مباشرة . على سبيل المثال ، عند مراجعة برنامج الحد من الفقر ، يمكن للأجهزة العليا للرقابة الآن تقييم التغييرات الفعلية في الفقر نتيجة تدخل الحكومة.

التحديات

ان توافر البيانات والتقنيات الجديدة يمثلان تحديات عديده ، ويمكن تقسيم تلك التحديات الي ثلاث فئات : تحديات خاصة بالمفاهيم وتحديات تنظيمية وتقنية .

التحديات الخاصة بالمفاهيم

تظل إتاحة البيانات ومدى صلاحيتها التحدي الرئيسي بالنسبة للمفاهيم . و لقياس فاعلية السياسات ، قد يحتاج المراجعون في كثير من الأحيان إلى الاعتماد على قواعد البيانات الحكومية المصممة لأغراض مختلفة. على سبيل المثال ، قد يتم الحصول على نسب المشاركة في سوق العمل من قواعد البيانات الضريبية التي يمكن أن تفنقر الى معلومات هامة لازمة للمراجعة . قبل إجراء التقييمات باستخدام المعلومات من قواعد البيانات الحكومية ، قد تكون هناك حاجة لإجراء دراسة حول موثوقية البيانات وصحتها، والاسيتعرض المراجعون ، لمخاطرة طرح الأسئلة الصحيحة وإجراء التحليلات الصحيحة، وصولاً إلى استنتاجات خاطئة بسبب العيوب التي تشوب البيانات .

التحديات التنظيمية

قد تحتاج الأجهزة العليا للرقابة التي تقرر الاستثمار في تحليلات البيانات أيضاً إلى ضبط السبل التي يتم بها إجراء عمليات المراجعة . يعد الحصول على المهارات المناسبة أمراً هاماً و يتضمن ذلك تحليلاً شاملاً لاحتياجات الأجهزة العليا للرقابة ، مثل معالجة نوع (أنواع) تحليلات البيانات المطلوبة وموظفي الدعم الضروريين ، ويشمل ذلك المهارات والمعرفة بلهارة قواعد البيانات ، وأنظمة حماية البيانات وتحويل البيانات الى شكل بصري. بالإضافة إلى ذلك ، يجب على الأجهزة العليا للرقابة التفكير في كيفية الحصول على هذه المهارات ، إما عن طريق تدريب الموظفين الحاليين أو تعيين موظفين جدد. تعتبر معالجة الإعداد التنظيمي أمراً ضرورياً ، والعديد من الخيارات متاحة استناداً إلى سلسلة متصلة تتضمن متخصصين في البيانات مخصصين للفرق التي تقوم فقط بإجراء التحليلات لفرق المراجعة الأخرى ومتخصصي البيانات الذين يتم دمجهم بشكل كامل في فرق المراجعة التي تؤدي عمليات المراجعة من البداية إلى النهاية وتقوم فقط بتحويل البيانات لعمليات المراجعة الفردية .

التحديات الفنية

عند إجراء تحليلات البيانات في سياق المراجعة ، قد تواجه الأجهزة العليا للرقابة المالية تحديات تقنية تتطلب توافر برامج جديدة أو أجهزة كمبيوتر أكثر قوة. ان وضع الحاجة الى برامج ضرورية في الاعتبار مبكراً له فوائد عديدة: يحتمل أن يخفض التكاليف عند تلبية احتياجات المراجعة الحالية والمستقبلية؛ توفير معيار للمهارات؛ واختيار حلول مناسبة لحماية البيانات . قد تتطلب حلول البرامج الجديدة أيضاً أجهزة حاسب الي عالية الأداء - لكل محلل بيانات و / أو للخوادم المركزية المشتركة أو حلول معتمدة على نظم السحابة . قد تعتمد هذه الخيارات أيضاً على كيفية تخصيص متخصصي البيانات . إذا كان اختصاصيو البيانات ، على سبيل المثال ، يعملون على عمليات المراجعة من البداية إلى النهاية ، فقد يكون من المنطقي تجميع موارد

الحواسيب الالية مع الخوادم المركزية أو المشتركة أو الحلول المعتمدة على تقنية السحابة ، حيث سيكون عدد المتخصصين الذين يقومون بتحليل البيانات محدودًا .

بغض النظر عن خيارات البرامج والأجهزة ، تحتاج حماية البيانات دائمًا إلى الاهتمام . نظرًا لتوافر المزيد من البيانات وتحريرها وتخزينها ، تصبح الاستثمارات في حماية هذه البيانات أكثر أهمية ، لا سيما بالنظر إلى طبيعة الموظفين و / أو حساسية البيانات.

الحل البلجيكي

تركز الخطة الاستراتيجية للجهاز الاعلى للرقابة بلجيكا على قياس فاعليه السياسة مباشرة ، والتي غالباً ما تسير جنباً إلى جنب مع تحليلات البيانات. لتنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية ، طبق الجهاز العديد من الأساليب ، مثل:

- توظيف علماء اجتماع مدربين أكاديميا ذوي مهارات بالنسبة للبيانات ؛
- إجراء استبيان للكشف عن الخبرات في (والاهتمام بها) مجال تحليل البيانات بين الموظفين الحاليين ؛
- تنظيم دورة تدريبية دولية حول أساسيات تحليل البيانات ؛ وتشكيل مجموعة مناقشة "DataLab" التي تساعد في نشر تحليل البيانات على مستوى الجهة من خلال عقد اجتماعات شهرية تتضمن التدريب المنظم والحصول على المشورة والمساعدة من متخصصي البيانات.

اختار الجهاز الاعلى للرقابة بلجيكا تخصيص متخصصي البيانات لفرق المراجعة ، حيث يقوموا بإجراء عمليات المراجعة من البداية إلى النهاية . ومع ذلك ، ومن خلال مجموعة المناقشة DataLab ، يقوم متخصصو البيانات أيضًا بدعم الفرق التي ليس لديها متخصصون في تحليل البيانات.

نظرًا لاستخدام العديد من حزم البرامج في وقت واحد ، لا يزال الجهاز الاعلى للرقابة بلجيكا يواجه تحديات تقنية - نتيجة للموظفين ذوي الخلفيات المتنوعة باستخدام البرامج الحالية المقترنة بالاستخدام الجديد نسبيًا لتقنيات تحليل البيانات .

يقوم الجهاز الاعلى للرقابة بلجيكا حاليا بالاستثمار في أجهزة الحاسب الالي المركزية عالية الأداء وتطوير برنامج و لغة استعلام لتخزين تدفقات البيانات المالية المتكررة من الإدارة . كما يتم التحقق من الحلول المستندة إلى نظام السحابة ، كما وضع مسؤولو حماية البيانات في الجهة سياسة لحماية البيانات.

استنتاج

يمكن ان توفر البيانات والتقنيات احتمالات مفيدة لأنواع المراجعة الجديدة. في حين تبرهن الجهاز الاعلى للرقابة ببلجيكا هذه الاحتمالات بالكامل ، فإن بعض الدروس المستفادة تشمل الحاجة إلى (1) دراسة شاملة لاستراتيجية تحليل البيانات ؛ و (2) النظر في التحديات المحتملة سواء تلك المتعلقة بالمفاهيم أو الجوانب التنظيمية أو الفنية.

على الرغم من مجابهة الجهاز الأعلى للرقابة ببلجيكا جميع التحديات الموضحة في هذه المقالة ، أثبت إنشاء مجموعة النقاش DataLab أهمية حاسمة في مواجهة هذه التحديات ، خاصة وأن المجموعة وفرت منتدى لتبادل الأفكار للتغلب على جميع التحديات والاستفادة من جميع الاحتمالات .

اليوروساي 2020

مؤتمر اليوروساي 2020 لتوضيح مستقبل المراجعة

سوف يتحد ممثلون من جميع الأجهزة العليا للرقابة الأوروبية لمشاركة في المؤتمر الحادي عشر لليوروساي والمزمع عقده خلال الفترة من 31 مايو إلى 4 يونيو 2020 في قلب أوروبا - برغ ، جمهورية التشيك

إن الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية التشيك تقبل فرصة وتحدي) استضافة المؤتمر الحادي عشر لليوروساي إدراكاً لأهمية مثل هذا الحدث ، لا سيما في هذا العالم دائم التغير ، حيث يجب أن تظل الأجهزة العليا للرقابة مرنة ونشطة ، قادرة على الاستجابة السريعة للاتجاهات الجديدة وتزايد توقعات أصحاب المصالح .

وعلى الرغم من عقد المؤتمر في أماكن ضاربة بجذورها في تاريخ جمهورية التشيك، إلا أن برنامج المؤتمر يقدم رحلة إلى مستقبل المراجعة وسوف يوضح إلى أي مدى يمكننا كأجهزة عليا للرقابة المضي قدماً في تنفيذها من خلال التعاون الدولي .

وستور رؤية المؤتمر (3E-3C-3I) المفتاح اللازم لإلغاء تأمين المعلومات المطلوبة بشدة للمراجعين لاستجابة للتغيير وتقديم ملاحظات مستمرة لصناع القرار السياسي وعامة الناس . وبمساعدة التكنولوجيا الحديثة ، و لاتصالات والتعاون والمقارنة (C) إلى جانب تبادل المعلومات والابتكار والتفاعل (I) يمكن أن توفر إجابات أكثر دقة عما إذا كانت عناصر الوفر والكفاءة والذكية قد تم تلبيته E) .

وسيتضمن المؤتمر الحادي عشر لليوروساي ورش عمل تركز على أهداف التنمية المستدامة؛ تصور مخرجات المراجعة ، قياس فوائد ونظرة متعمقة في مشروع الإرشاد ل تبادل المعلومات وأساليب تكنولوجيا المعلومات (T) لتسهيل الترجمة ، المعايير المحاسبية الأوروبية للقطاع العام (PSAS) ، مكافحة الفساد: تحصيل الضرائب، تائج مؤتمر هاكاثون الدولي من المقرر أن يعقد خلال الفترة 5 مارس 2020 في براغ) مراجعة مشروع الحكومة الإلكترونية، تنفيذ توصيات المراجعة، التطور السريع، الاستجابة، تقارير واقعية حقيقية توفر معلومات قيمة لوضعي السياسات ، دمج إطار عمل الإصدارات المهنية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (NTOSAI) في أعمال المراجعة بنجاح ؛ وتحديد القضايا الناشئة التي يجب على الأجهزة العليا للرقابة معالجتها .

سيغطي مؤتمر اليوروساي الحادي عشر العديد من الموضوعات الهامة والملهمة التي ستؤثر على مستقبل المراجعة من وضع هدف واحد في الاعتبار الا وهو مساعدة الأجهزة العليا للرقابة في أن تواجه التحديات التي تطرحها هذه الموضوعات حالي .
لمعرفة المزيد عن مؤتمر الحادي عشر لليوروساي ، برجاء زيارة الموقع :

www.eurosai2020.cz

مكافحة الفساد :

أولاسيز تطلق منتدى إقليمي

استضاف الجهاز الأعلى للرقاب بيرو - بصفته رئيس منظمة الأجهزة العليا للرقابة على الأموال العامة لأمريكا اللاتينية والكاريبي (الأولاسيز) - أول منتدى إقليمي رفيع المستوى للأجهزة العليا للرقابة في ليما في 4 ديسمبر 2019، وقد سلط المنتدى الافتتاحي الضوء على مكافحة الفساد: مسألة التنمية - آليات أفضل ممارسات لتحسين الرقابة الحكومية وتعزيز الحوكمة" وقد وفر المنتدى مساحة للحوار الإقليمي رفيع المستوى حول مكافحة الفساد.

رحب المنتدى بالخبراء الدوليين الذين شجعوا النقاش بين المشاركين حول مواضيع تهدف إلى تحسين الرقابة وتعزيز الحوكمة، فعلى سبيل المثال تمت مناقشة كيفية تأثير الفساد على الشرعي، والتحديات الفنية والأخلاقية في استخدام التكنولوجيا الحديثة، الجوانب النفسية، والفساد العابر للحدود. وكان من بين المشاركين:

السيد / Nelson Shack Yalta ؛ رئيس الأولاسيز ورئيس الجهاز الأعلى للرقابة ببيرو

السيد / Juan Ignacio Forlón ؛ المراجع العام للجهاز الأعلى للرقابة الأرجنتين

السيد / Dorothy Ann Bradly ؛ المراجع العام بليز

الدكتور / Henry Ara ؛ رئيس الجهاز الأعلى للرقابة ببوليفيا

الدكتور / Valentina Zárate ؛ الأمين العام للجهاز الأعلى للرقاب الإكوادور

السيد / Carmen Elena Rivas ؛ رئيس الجهاز الأعلى للرقاب السلفادور

السيد / Roy Pineda ؛ رئيس قضاة الجهاز الأعلى للرقاب هندوراس

السيد / José Juan Pineda ؛ قاضي الجهاز الأعلى للرقاب هندوراس

السيد / Félix Álvarez ؛ عضو جلسة عامة من الجهاز الأعلى للرقابة جمهورية

الدومينيكان

الدكتور / Humberto Ramírez والدكتور / Martín Dí az ؛ نواب مراقبي الحسابات

بالجهاز الأعلى للرقابة ببيرو

الأولاسيفز يشارك في المؤتمر الدولي السنوي للنزاهة (All) لعام 2019

استضاف الجهاز الأعلى للرقابة ببيرو المؤتمر الدولي السنوي للنزاهة (All) لعام 2019 وشارك فيه العديد من الوفود التي مثلت الأولاسيفز .

في كلمته الافتتاحية، شدد السيد / Nelson Shack Yalta : رئيس الأولاسيفز والمراقب العام للجهاز الأعلى للرقابة في بيرو؛ على أن التأثير الأكثر ضرراً للفساد وسوء السلوك الوظيفي هو فقدان المواطن ثقته تجاه السلطات، الأمر الذي يؤثر سلباً على الاستقرار الوطني والنمو الاقتصادي .

ركز المؤتمر هذا العام على الكشف عن الفساد : آليات واستراتيجيات العمل كما تضمن جلسات رئيسية ، وحلقات نقاشية ومنتديات ألفت الضوء على تحليلات البيانات الضخمة ، والبيانات المفتوحة ، والعلوم والتكنولوجيا ، وأهداف التنمية المستدامة والتعاون عبر الحدود .

شارك في المؤتمر سالف الذكر أكثر من 2000 مشاركاً ، حيث تضمن خبراء متخصصين في استخدام تكنولوجيا المعلومات للكشف عن الفساد ومكافحته بالإضافة إلى مراجعين عموم وممثلين عن أجهزة عليا للرقابة من جميع أنحاء العالم .

شارك أعضاء الأولاسيفز في العديد من جلسات الخبراء حيث تقاسموا النتائج والخبرات في استخدام الأدوات التكنولوجية لتحسين المراجعة الحكومية ، ويشمل ذلك مشاركة الدكتور / Carlos Córdoba Larrarte المراقب العام للجهاز الأعلى للرقابة كولومبيا بشأن نظم التشغيل البيئي والتحليلات التنبؤية وأنظمة الذكاء للكشف عن مخاطر الفساد ، ومشاركة الدكتورة Valentina Zárate أمين العام للجهاز الأعلى للرقابة با لإكوادور جلسات الخبراء مخصصة لـ التعاون عبر الحدود : الشفافية لتعزيز الكشف عن تدفقات رأس المال الناجم عن الفساد ، والدكتور / Camilo Benítez Aldana المراقب العام

للجهاز الأعلى للرقابة بباراجواي قوانين مكافحة الرشوة دروس مطبقة في أمريكا اللاتينية".

من داخل الانتوساي

الجمعية العامة للأرابوساي تسلط الضوء على التنمية على كافة المستويات

استضاف ديوان المحاسبة لدولة قطر اجتماع الجمعية العامة الثالثة عشرة منظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدوحة - قطر خلال الفترة من 10 إلى 14 نوفمبر 2019.

بدأ هذا الحدث ، الذي استمر أسبوعاً الاجتماع الثامن والخمسين مجلس التنفيذي ، حيث ناقش الوفود التقدم المحرز في الماضي ، بالإضافة إلى التطورات التشغيلية والإدارية التي تهدف إلى توجيه المنطقة نحو النجاح مستقبلاً .

وقام معالي الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني رئيس ديوان المحاسبة بافتتاح فعاليات الجمعية رسمياً واعرب عن أمله في زيادة التعاون الإقليمي ، وقد ضم الاجتماع ممثلين عن 17 دولة عضو في منظمة الارابوساي ، (الأمانة العامة لمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة الانتوساي) (مبادرة تنمية الإنتوساي DI) والمنظمة الافريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة الناطقة باللغة الانجليزية (FROSAI-E) (المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الاسوساي) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) والبنك الدولي .

وقد صرّح Herbert Baumgartner في كلمته التي ألقاها في حفل افتتاح الجمعية : أن الركائز الرئيسية لأنشطة الإنتوساي تقع على أكتاف أعضاء ارابوساي".

وأضاف السيد Baumgartner الذي يمثل الأمانة العامة للإنتوساي : لم تكن الإنتوساي لتنجح في تنفيذ أهدافها الأربعة دون دعم ارابوساي".

وتضمنت الجمعية العديد من النقاط البارزة التي تشكل الاقليم لسنوات قادمة ، مثل تولي الجهاز الأعلى للرقابة بقطر رئاسة الأربوساي خلفاً للجهاز الأعلى للرقابة بالكويت، (إعلان الديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية النائب الأول لرئيس الجمعية) انتخاب أعضاء جدد في مجلس التنفيذي ورؤساء اللجان واعتماد تعديلات على لوائح المنظمة الاقليمي .

هذا، وقد أقيم احتفال مميز لمراسم توقيع اتفاقية بين منظمتي الأربوساي والافروساي الناطقة باللغة الانجليزية لزيادة الشراكة بين المنظمتين وتعزيز التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشتركة .

كما تضمن جدول الأعمال الزاخر تقارير الانجاز الإقليمية وحواراً حول القضايا ذات الأهمية العالمي ، وتركزت المناقشات والعروض التوضيحية على الموضوعين الرئيسيين للجمعية :

- التطوير التنظيمي والمؤسسي ؛ و
- التطوير المهني

وقد أطلق المشاركون حواراً حول تقاسم مشاريع الأجهزة العليا للرقابة ذات الصلة ، وارشادات الرقابة، تنفيذ الخطة الاستراتيجية ، وجهود التدريب المهني المصمم لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والذي يتناول أيضاً لقدرات والتعاون والاستقلال والملاءمة . بينما أشار المشاركون إلى أهمية ربط الاستراتيجيات التنظيمية بالسياسات الوطنية، فقد أشاروا أيضاً إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة ISSAI (12) قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة : إحداث فارق في حياة المواطنين " ، باعتبارها مورداً ومرجعاً هاماً للإنتوساى دعوا الأجهزة العليا للرقابة لتكون مؤسسات نموذجية .

وأشادت الوفود المشاركة في الجمعية العامة إلى أن تحسين مبادرات التطوير التنظيمي والمؤسسي والمهني لا يزال ضروريا لتعزيز الكفاءات وإثراء الأداء وتحسين آليات العمل وتعزيز القيود . كما أعرب الحاضرون عن أن مثل هذه الجهود ليست حلولاً بسيطة وقصيرة الأجل بل يجب أن تكون شاملة ومستمر .

ا في اليوم الأخير للجمعية ، تم تقديم الجوائز للفائزين في مسابقة البحث العلمي الثانية عشرة؛ ومؤلف أفضل مقال نُشر في مجلة الرقابة المالية منذ الجمعية العامة للأرابوساي السابقة في عا، 016! .

ا مع اختتام الجمعية العامة الثالث عشر عشرة عتمد الأعضاء إعلان الدوحة رسمياً والذي أكد من جديد على التزام المنطقة بالمساءلة ومبادرات مكافحة الفساد والتطوير المؤسسي والشفافية .

من المقرر أن تعقد الجمعية العامة المقبلة للأرابوساي - التي تعتبر حدثاً يعقد كل ثلاث سنوا - في مكة بالمملكة العربية السعودية في عا، 022! .

تخطيط أفضل مسار للمستقبل :

الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في دول الباسيفيك (الباسا) سلط الضوء على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

اجتمعت 193 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2015، وتم الاتفاق على التوقيع خطة لتنفيذ 17 هدف من أهداف التنمية المستدامة كانت هذه الأهداف طموحة ومستهدف تحقيقها عام 2030، وتهدف، دون ان تقتصر على، إلى إنهاء الفقر والجوع، وتحسين الصحة والتعليم، وجعل المدن أكثر استدامة، ومكافحة تغير المناخ، وحماية المحيطات والغابات .

ولكي تتحقق تلك الأهداف فيجب أن يتبع ذلك العمل . كيف يمكن لدولة ما أن تخطط لتقدمها؟ كيف يمكن للمواطنين أن يتأكدوا من أن حكومة دولتهم تفي بتلك الالتزامات؟ هذا هو الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه الجهاز الأعلى للرقابة في الدول . من خلال عمليات المراجعة عالية الجودة ، يمكن أن تساعد الأجهزة العليا للرقابة الحكومات في دراسة مدى الاستعداد للتنفيذ والمساعدة في التركيز على نهج متكامل للحكومة بالكامل ."

قضى أحد اقاليم الأجهزة العليا للرقابة المالية في العالم أسبوعًا بتركيز عالي حول هذه القضايا وأفضل السبل لتنفيذ الأدوار الهامة التي يمكن أن تلعبها الأجهزة العليا للرقابة، فقد عقدت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في دول الباسيفيك (الباسا) مؤتمرها السنوي في فيجي ، حيث تبادل أعضاء الأجهزة العليا للرقابة المالية وشركاء التنمية أفضل الممارسات فيما يتعلق بأعمال الأجهزة العليا للرقابة، وكذلك مساعدة الأجهزة العليا للرقابة على رسم مسار فعال للمضي قدم .

وأكد Tiofilusi Tiueti المدير التنفيذي للباساي قائلاً : إن دور الجهاز الأعلى للرقابة في مراجعة أهداف التنمية المستدامة أمر بالغ الأهمية : ونحن دورنا

كأمانة عامة لمنظمة الباساي هو ضمان أن يكون كل جهاز من الأجهزة العليا للرقابة مهياً للارتقاء إلى مستوى هذا التحدي".

نحن نستجيب بالفعل للتغيرات في مجال التعليم التي تم التأكيد عليها بواسطة مراجعاً منتصف المدة المستقلة لاسراتيجية منظمة الباساي 014 2024 من خلال توفير الدعم المناسب : في الوقت المناسب ، بالطريقة الصحيحة . فيما يتعلق بمراجعة أهداف التنمية المستدامة ، ستقوم الأمانة ببناء منبراً للتعلم والمعرفة من أجل الأجهزة العليا للرقابة المالية لتوفير المعلومات والتوجيهات بشأن القضايا المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة : مع تبادل نجاحات الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة حول المزيد من العمل الواجب القيام به من خلال شبكة اتصالاتهم .

ما هو نهج الحكومة بأكملها ؟ تشير مبادرة تنمية الانتوساي إلى أن هدف واحد من أهداف التنمية المستدامة يمكن أن يؤثر على مجالات عديدة في مختلف الوزارات والخطط والسياسات والموازنات (أفقياً) وعبر مستويات حوكمة مختلفة عمودياً) ، لذلك يلزم اتباع نهج شامل .

إن مصطلح الحكومة بأكملها ' يعد مصطلح شامل لمجموعة من الاستجابات لمشكلة زيادة تجزئة القطاع العام والخدمات العامة والرغبة في زيادة التكامل والتنسيق والقدرات وهو يتضمن ثلاثة أهداف للمراجع :

- إلى أي مدى نجحت الحكومة في ادخال أجندة 2030 في سياستها الوطنية
- هل قامت الحكومة بتحديد وتأمين الموارد والقدرات وسائل التنفيذ) اللازمة لتنفيذ أجندة 2030 ؟
- هل أنشأت الحكومة آلية لرصد المتابعة والمراجعة والإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تنفيذ أجندة 2030 ؟

لقد تعلمت الأجهزة العليا للرقابة المالية في منظمة الباساي الكثير عن مراجعة الأداء والعمل على المبادرات التعاونية والتخطيط لدمج هذا التعلم في عمليات التخطيط الاستراتيجي في مكاتبهم . ويشارك عشرة من الأجهزة العليا للرقابة

المالية في منطقة الباسيفيك في مراجعة تعاونية بشأن الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وقد نشرت خمسة منها بالفعل عمليات مراجعة أو قدمتها إلى البرلمان .

وقد طور السيد / Sefita Tangi المراجع العام للجهاز الأعلى للرقابة لتونجا وسيلة جديدة بالاهتمام لمتابعة الجهود التي تبذلها الدولة في التنفيذ انظر الرسم البياني لرصد أهداف التنمية المستدامة أعلى يمين الصفح).

" ويتضح من الرسم البياني (الرادار) أن أداء الجهاز الأعلى للرقابة لتونجا كان أفضل في دمج أهداف التنمية المستدامة في سياقها الوطني وأقل أداءً بالنسبة لتكامل السياسات والتنسيق وتحديد المسؤوليات والآليات وعملية الرصد والمتابعة والمراجعة وإعداد التقارير ومؤشرات الأداء والبيانات ، والتواصل مع أصحاب المصالح . "

هذا، ولا تواجه تونج ولا أي من الأجهزة العليا للرقابة في مختلف أنحاء العالم، تحديات مراجعة أهداف التنمية المستدامة وحدها . ان مبادرة تنمية الانتوساي (DI) تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع لجنة تقاسم وتبادل المعرفة في الإنتوساي كما أطلقت الـ (DI) برنامج لتنمية القدرات حول مراجعة أهداف التنمية المستدامة ."

وقالت Archana Shirsat نائب المدير في مبادرة تنمية الانتوساي (DI) : " تتطلع الـ (DI) إلى أجهزة عليا للرقابة أكثر فاعلية ومساءلة بحيث تتمكن الأجهزة العليا للرقابة من إحداث فرقاً من خلال عمليات مراجعة عالية الجودة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة " وفي الحقيقة، تقوم الـ IDI حالياً بتطوير نموذج المراجعا (SAM) - لمساعدة الأجهزة العليا للرقابة في مراجعة أهداف التنمية المستدام .

كما قالت : ' سيدعم نموذج ISAM الأجهزة العليا للرقابة، في مختلف مناطق الإنتوساي، في التفكير بشأن الاعتبارات الاستراتيجية الرئيسية على مستوى

الجهاز الأعلى للرقابة وفي إجراء عمليات مراجعة متوافقة مع المعايير الدولية للأجهزة الرقابية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة .

" تماشيًا مع مبادئ أهداف التنمية المستدامة ، يقدم نموذج ISAM إرشادات حول فحص اتساق السياسات والشمولية ومشاركة أصحاب المصالح المتعددين في تنفيذ الأهداف المتفق عليها وطنيا والمرتبطة بأهداف التنمية المستدامة ."

إن شركاء الباساي للتنمية والشركاء الإقليميين ملتزمون بدعم هذه الجهود وقد قاموا بالفعل بعمل كبير في هذه المجالات ، والتي يمكن أن تكون بمثابة محفز .

وصرّح **eshwa Reddy** ؛ مدير برنامج الحكومة الإقليمية والنمو الاقتصادي في المفوضية العليا الأسترالية قائلاً : إن شركاء التنمية ملتزمون بتبادل الخبرات والمناهج والدروس المستفادة للمساعدة في صياغة التقدم في أهداف التنمية المستدامة لمنطقة الباسيفيك ."

مع ختام مؤتمر **PASAI** ، قال السيد **Ajay Nand** ؛ المراجع العام للجهاز الأعلى للرقابة بفيجي المستضيف للحدث إنه : يأمل في أن يسمح المؤتمر للدول الأعضاء في **PASAI** بمشاركة قصص نجاحهم بشأن الاستعداد للمراجعة ، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ، وكذلك عرض التحديات على المنتدى للمناقشة والقرار ، وبهذه الطريقة : ستكون الدول الأعضاء أكثر استعدادًا للقيام بمراجعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ، والتي تعد المرحلة التالية . "

رادار أهداف التنمية المستدامة

الاتدماج في السياق الوطني	رادار أهداف التنمية المستدامة
مواعمة الميزانيات والسياسات والبرامج	التواصل مع أصحاب المصالح
تكامل وتنسيق السياسات	مؤشرات وبيانات الأداء
خلق الملكية الوطنية والتواصل مع أصحاب المصالح	المسؤوليات والآليات وعملية المراقبة والمتابعة والمراجعة و

تحديد الموارد والقدرات

تسليط الضوء على بناء القدرات

- تكنولوجيا فرص بناء القدرات وتعزيز الرقابة

بقلم نيلسون شاك يالطا ، المراقب العام لجمهورية بيرو ورئيس المنظمه الأقليمي
للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بدول أمريكا اللاتينية والكاريبي

لقد غيرت التكنولوجيا طريقة قيامنا بالأعمال ، وكيف نقوم بإدارة الإدارة العامة والعلاقات الإنسانية وكيفية تحليل المعلومات. ولقد أثر التقدم التكنولوجي أيضا على دور المراجع و ما صاحبه من آثار ضخمة في الرقابة الحكومية.

وان استخدام أدوات جديدة مثل: تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي والتقنيات ذات الصلة ؛ يمكن الآن للأجهزة العليا للرقابة (مع ازدياد احتمالات النجاح) القيام بتحليل المخاطر الحالية في الإدارة العامة ؛ إعطاء الأولوية للتدخل في العمليات الأكثر مخاطره؛ تحديد القدرة التشغيلية بكفاءة أكبر ؛ والحصول على نتائج افضل من حيث منع و اكتشاف ومعاقبة وقائع سوء السلوك الوظيفي و الفساد.

وقد قام مكتب المراقب العام بجمهورية بيرو (الجهاز الأعلى للرقابة في بيرو) في العامين الماضيين بتطوير كيفية تنفيذ الرقابة الحكومتي. مرتكزا على تحليل المعلومات و البيانات المسجلة في تطبيقات الحاسب الآلي، و يخطط الجهاز الأعلى للرقابة في بيرو الآن و ينفذ عمليات مراجعة بمزيد من الكفاءة و الفعالية.

على سبيل المثال ،تتسم المشاريع الكبيرة (المشروعات الضخمة) بأنها أكثر الهشروعات العامة خطورة نتيجة لما يترتب عليها من تمويل وجدوى اقتصاديه، هذا إلى جانب المخاطر الاجتماعية والسياسية والبيئية التي تستتبعها. و في هذا الصدد ، قام الجهاز الأعلى للرقابة في بيرو بإعادة هيكلة المنظمة

مستهدفاً بجديده عمليات مراجعة المشروعات الضخمة و هو التحول الذي تضمن إنشاء قطاع رائد يحث علي تنفيذ الرقابه على المشروعات الضخمة ، والتي تتضمن أنماط للإستثمار المتخصص ، مثل شراكة القطاعين العام والخاص.

1

- قام الجهاز الأعلى للرقابة في بيرو بإعداد نموذجاً لتحديد أولويات المراجعة بناءً على :

- "مصفوفة الأهمية النسبية" والتي تتكون من المعايير المتعلقة بالأثر الاجتماعي والاقتصادي للمشروع – حجم الاستثمار ، عدد المستفيدين أو مرحلة الاستثمار أو مدة المشروع ؛ و
- "مصفوفة المخاطر" التي تحدد عوامل المخاطره التي تؤدي من احتمال حدوث العواقب السلبية ، بما في ذلك تلك التي يحتمل أن تسبب في إحداث خسارة أو ضرر للدولة. تتضمن عوامل المخاطره :وجود عمليات مراجعه سابقة ؛ كمية الملحقات لعقود موقعة ؛ عدد التقارير للإبلاغ عن المخالفات المتعلقة بالمشروع ؛ و مستوي تنفيذ نظم الرقابة الداخلية في القطاع ؛ وترجيح التقدم المادي والمالي لتحديد درجة الأهمية .

يتم في كل معيار وعامل مخاطره تحديد هدف يجب احرازه (ويتم المصادقه عليها طبقاً لحكم الخبراء) و ذلك فيما يتعلق بعواقبه علي الاقتصاد الاجتماعي ، حجم الخسارة أو الضرر واحتمالية حدوثها .

في عام 2019 ، تم تحليل جميع المشروعات العملاقة الجاري تنفيذها في هذا الوقت في بيرو (وهي 900 مشروع يبلغ إجمالي تكلفتها حوالي 63,3 مليار دولار أمريكي) طبقاً لنموذج أولويات المراجعة ، وقد أظهرت النتائج اي من المشروعات التي تحددت أولويتها لها أعلى تأثير اجتماعي وبيئي واقتصادي ، و أعطت الفرصه للجهاز الأعلى للرقابه في بيرو علي التركيز بصورة أفضل علي القدرة التشغيلية لتلك المشروعات التي تتسم بأكبر نسبة مخاطر اقتصاديه اجتماعيه .

لعلها استخدمت الأجهزة العليا للرقابة المزيد من التكنولوجيا وبالتالي يكون لديهم قدرة أفضل على تحليل عمليات المشتريات العامة ، و الحاجه الي الرقابة

سوف لا محالة تتطلب ، وجود خدمات مراجعة جديدة استجابة الي الكمية وعدد المرات ومدى تعقيدها والفرص التي من خلالها يتم استعراض واكتشاف المخاطر و على هذا النحو ان التغيير سيعني التحول المحتمل لرقابة الحكومة و الانتقال من مجموعة من الحقائق السابقة (ما بعد) نحو الرقابة علي المخاطر المتواليه أو المتزامنة التي تم ابلاغها في الوقت الحقيقي.

بينما تساعد نماذج المخاطرة في تحديد متي واين يمكن التدخل ، وتحديد أهم السمات البارزه أو المراحل التي يمكن لبعض عمليات التدخل العامه المحدده ان تعزز كفاءة الرقابه ، يقوم الجهاز الأعلى للرقابة في بيرو باستكمال نماذج المخاطر من خلال نموذج الرقابه المتزامن (CCM) – وهي آليه تتابعيه ، منهجية ، متعددة التخصصات و غير ملزمة و التي تستخدم تقنيات م تعدده وتستفيد من العلم والتكنولوجيا لتقييم مراحل العملية وأهدافها. يساعد نموذج الرقابه المتزامن في تقييم مستوي تنفيذ العمليات وفقا للوائح الداخلية والتعاقدية والأحكام والشروط الأخرى المعمول بها.

ولقد شهد الجهاز الأعلى للرقابة في بيرو العديد من المزايا من خلال جهود الرقابه المتزامنه ، مثل قدره المتزايدة علي تنبيه المسؤولين إلى المخاطر المحتملة والمواقف المتعارضة، والتي تساعد تخفيفها في الوقت المناسب ؛ الاستجابة لتساؤلات المواطنين من خلال إعداد التقارير في الوقت المناسب ، مما يسهل مشاركة أصحاب المصلحة ، يحسن الشفافية ويبني الثقة ويعزز المصداقية ؛ واستخدام فرق متعددة التخصصات لتطبيق اساليب المتخصصة (الاختبارات الطبوغرافية والقياسات الجيوديسية والتصوير الفوتوغرافي الجوي) ، مما يثري إلى حد كبير أعمال المراجعة من خلال جمع البيانات في الوقت الحقيقي.

من خلال تحسين الإشراف على العمل العام أو تطبيق العقوبات ، و التحكم المتتابع يزيد من القدرة على تصحيح المواقف المعاكسه في الوقت المناسب . ومثالا لذلك ، استثمر الجهاز الأعلى للرقابة في بيرو أقل من 2.7 مليون دولار أمريكي

لتنفيذ نموذج الرقابه المتزامن لأعمال البناء وإعادة البناء بعد ظاهرة "النينيو" لعام 2017. وأدى تطبيق نموذج الرقابه المتزامن إلى تجنب خسائر محتملة للدوله بقيمة 26.5 مليون دولار أمريكي.

يشيرقل نموذج الرقابه المتزامن أيضا علي الآثار غير المباشرة التي تتعلق بلءاء الإدارة العامه. ويتقدم فريق النموذج المتعدد التخصصات باستخدام العلم والتكنولوجيا لتوضيح أدلة الوقت الحقيقي و دعم القدرات لتحديد وتقييم المخاطر ،

وتحسين الرقابة، وتعزيز تنمية القدرات الإدارية، وخفض احتمالية ارتكاب سلوك مخالف (في ظل وجود نظام الفحص الفوري).

- الخلاصة:

ان التكنولوجيا توضح الرؤية للعمليات الإدارية و السلوكيات التي تترجم إلى زيادة في قدرات الأجهزة العليل للرقابه لتعزيز الحكم الرشيد . ، و بالتاكيد ستستمر الفرص التي تمنحها التقنيات الجديدة الي عمل المراجعة من حيث تطوير عملية الرقابه اليوم وفي المستقبل. هذا الواقع الوشيك يجبرنا علي مواصلة أتمتة إجراءات المراجعة والابتكار فيها مع موائمتها نحو تحقيق نتائج قابلة للقياس لمنفعة المواطنين

لقد نتج عن تجربة الجهاز الأعلى للرقابه في بيرو والحديثه عدة دروس مستفادة هامه في تطوير وتنفيذ نماذج المخاطر التي تعطي ارشادات لعملية مراجعة الأداء و التي نشأ عنها نموذج الرقابه الجديد الذي يهدف الي تحقيق المزيد من تطوير جهود الرقابه من خلال منع المخاطر وتجنبها.

ان تحديات العلم والتكنولوجيا ، والتي تتجلى امام كافة الأجهزة العليا للرقابه تدعو الي تحقيق التنسيق كأداة أساسية للابتكار ونقل المعرفة وتقاسم الممارسات الناجحة.

وللتعرف على المزيد عن الجهاز الأعلى للرقابه في بيرو من خلال زيارة موقع

الألكتروني عل <http://www.contraloria.gob.pe/>

المراجع:

(1) الجزء 7.1 من التوجيه رقم 002-2019-CG-NORM " خدمة التحكم المتتاليه "Simultaneous Control Service" والتي تمت الموافقه عليها بقرار المراجع العام رقم 115-2019 المراجع العام ، وعدلت بموجب قرار المراجع العام رقم 269-2019.

(2) شاك ، نيلسون (2019). ورقة عمل " نموذج التحكم المتزامن لمحور مركزي لنهج وقائي وسريع وفي الوقت الملائم للمراجعة في بيرو. " The Concurrent Control Model as the Central Axis of a Preventive, Swift and Timely Approach to Public Audit in Peru."

مختبرات الابتكار: إجراء التغيير لجني العائد

بقلم جان رور بيكستروم ، كبير علماء البيانات ، مكتب المراجع العام بلنرويچ

من الطبيعي أن تتراكم البيانات المفيدة في كل مكان. وفي ظل التقدم العلمي و التكنولوجيا الذي يحدث بسرعة لدرجة انه يصعب معه متابعة بنفس هذة السرعة التي يحدث بها . وهناك مناقشات حول موضوعات - مثل تحويل عمل المراجعة ليصبح الكترونيا ، التعلم الآلي ، الذكاء الاصطناعي وتقنية سلسلة السجلات المغلقة - كما هو الحال مع النصائح نقل كل شيء إلى السحابة السيئه ، وهذه الاتجاهات التي من شأنها بالتاكيد التأثير سلبا على عمل المراجعة.

أنشئت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنٲوساي) مؤخرًا مجموعة العمل المعني بتأثير العلوم والتكنولوجيا علي عمل المراجعة و ذلك للتركيز علي التطورات الرئيسية في العلوم والتكنولوجيا كما ان الأجهزة العليا للرقابه تشعر بالرغبة بالقيام بشيء لكن ماهو و لماذا؟

في عام 2019 ، قام مكتب المراجع العام للنرويچ بإنشاء مختبر الابتكار ، الذي يشبه إلى حد كبير تجربته الكيميائيه، والتي تنطوي على قدر كبير من المحاوله والخطأ للوصول الي المعادله الصحيحه للنجاح. قام مكتب المراجع العام بالاستعانه بثلاثة أشخاص مؤهلين تكنولوجيا (و يتمتعوا أيضًا بعقول مبدعة و بعض مهارات الترميز ، و القليل من المعرفة عن المراجعة وحفنه من الفهم للأساليب الكمية) وأضاف ملئ ملعقة من الحرية.

ان مختبر الابتكار – هو حقا ماينمي روح المبادرة المبدعه والذي يعتقد انه جوهر (قلب) الحدائه

والتطوير. على الرغم من انه قد يكون محفوفًا بالمخاطر الي حد ما (لأن النتائج قد تكون غير مؤكده) ، إلا أن الابتكار هو ضرورة لتحول الأجهزة العليا للرقابة الي مكاتب مراجعة من الدرجة الأولى ، ويشارك مكتب المراجع العام تجربته ، إلى جانب بعض أفضل الممارسات المتعلقة بتأسيس وتشغيل مختبر الابتكار.

التركيز على المشاكل المعقده (الملموسه):

يستطيع مختبر الابتكار الكفاء اذا تتلح بالفاعل والمرونة ، أن يكتشف (ويحل) المشاكل الم عقده التي يعاني منها المراجعون. قد يساعد وجود مختبر ابتكار في منظمة مراجعة عامة ، تعمل مع مراجعين ومتفهمين الوصول الي حلول رائدة نحو القضايا الطارئه في مجال العلم والتكنولوجيا التي تؤثر على مجتمع المراجعة. الهدف الرئيسي: هو جعل عمل المراجعة الحقيقي أكثر كفاءة وأسهل.

توفير الحرية الاستكشافية

ان وضع ثلاثة أطفال من السحرة في نفس الغرفة مع آلة صنع الإسبريسو باهظة الثمن لن يؤدي بالضرورة إلى قدرتهم علي عمل سحر. أن الفريق يجب يتفهم مهمة المنظمة علي أن تسند اليه مهمة تعزيز الإبداع. ان مختبر الابتكار لهكتب المراجع العام بالنرويج ، والذي يتواجد في ادارة الدعم والتطوير ، يتفاعل يوميا مع المراجعين ويتلقى الحد الأدنى من الإشراف.

وضع الأولويات

ليست بالضرورة ان تكون كل الأفكار جيدة. وبالتالي ، يجب أن تتضمن المبادرات المتوقعة لمختبر الابتكار والتي تتطلب موارد إضافية تحليل للتكلفة / الفائدة. يمكن أن تكون هذه التحليلات ببساطة في التفكير في الموارد اللازمة وتحديد ما هي القيمة المضافة وهل يجب تنفيذ هذا الجهد.

ليست مجرد وحدة تكنولوجيا معلومات (أخرى)

علي الأرجح ان مختبر الابتكار التابع لمكتب المراجعة سيستخدم أنماط متعددة من التكنولوجيا لمختلف المهام. وهذا لا يجعل مختبر الابتكار يتحول الي وحدة تكنولوجيا المعلومات. ان مختبر الابداع الفعال سيقوم بتوظيف مجموعه متوازنه من موظفون كفاء ذوي القدرات التحليلية و المنهجية و علي درايه بمجال الأعمال ومهارات الترميز ،إنها تتعلق بعلم البيانات والتحليل الحديث وتطوير الادوات وحل المشكلات.

وداعاً للعمل الرسمي، مرحباً بالتعاون غير الرسمي

يجب أن تكون مختبرات الابتكار مبتكرة بالطبع. هذا يعني تجنب المغالاه في التوثيق والعمليات الرسمية ،والذي من شأنه أن يبطئ الاختراع. يمكن تطوير أفكار جديدة بسرعة (ويجب) ، يمكن أن تتغير الأولويات (ويجب). بهذا المعنى ، ان "الإظهار" (وضع منتجات وعمليات وخدمات جديدة في العرض) يمكن أن يكون أكثر كفاءة من "الإخبار" (بالاعتماد على المذكرات لتوصيل الأفكار الجديدة). قل وداعاً للاجتماعات الرسمية وقل مرحباً بالتعاون غير الرسمي المباشر مع الآخرين.

إظهار القيمة بسرعة

ان مختبرات الابتكار ، وخاصة تلك التي تعمل في ثقافة متغيرة ، ستقابل بالتشكيك . من المهم إظهار قدره علي إضافة قيمة في وقت مبكر عن طريق إنتاج منتج أو عملية أو خدمة مفيدة في الأشهر القليلة الأولى.

أدت مختبرات الابتكار إلي الاختراعات ، وهناك متع مهنية أعظم من خلق منتجات أو عمليات أو خدمات التي تؤدي الي عمل شيء او اصلاحه، و اثناء سعي الجهاز الأعلى للرقابة لنقدي حلولاً شاملة لاتجاهات العلم والتكنولوجيا الناشئة ، يجب علينا أن نعتنق التغيير ، وتحمل مخاطره والحصول علي عائدته الكبير الذي سيتوالي.

لمزيد من المعلومات حول مختبر الأبتكرات ، اتصل بالمؤلف علي :

jan-roar.beckstrom@Riksrevisjonen.no

مختبرات الابتكار لمعالجة تأثير العلم و التكنولوجيا علي عمل المراجعة

تعرف مختبرات الابتكار

مختبرات الابتكار ، يشار إليها أيضًا باسم المسرعات او محاور أو حاضنات ، هي وحدات أو فرق عمل التي توظف الإبداع والمرونة وتهدف الي ابتكار افكار ومنتجات و عمليات وخدمات للمساعدة في حل المشاكل ، وخلق كفاءات العمل ومعالجة القضايا الناشئة. حيث يمكنها أن تعمل بانماط متنوعة من الطرق – وهي تعمل كوحدة منفصلة تمامًا عن المنظمة أو تعمل كفريق داخلي يعمل من الموظفين الحاليين.

الحاجة والاستجابيه

إن التقدم العلمي والتكنولوجي يحدث بسرعة . وتكثر المناقشات حول العلم والتكنولوجيا وتلك التوجهات تؤثر علي عمل المراجعة . و قد قامت المنظمة الدولية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإننتوساي) مؤخراً بإنشاء مجموعة عمل معنيه بتأثير العلم والتكنولوجيا علي عمل المراجعة الأجهزة العليا للرقابه تشعر بالرغبة بالقيام بشيء لكن ماذا؟ اقترح مكتب المراجع العام للنرويج إنشاء مختبر الابتكار ويتبادل الخبرات مع بعض أفضل الممارسات .

أفضل الممارسات في انشاء و تشغيل مختبرات الأبتكار الناجحه

التعاون مع الإننتوساي ومجموعات العمل التابعه لها، بما في ذلك مجموعة العمل المعنيه بالبيانات الضخمه ، و مجموعة العمل المعنيه بالرقابه علي تقنية المعلومات و مجموعة العمل المعنيه بتأثير العلوم والتكنولوجيا علي المراجعة.

تعيين أعضاء الفريق مؤهلين تكنولوجيا و يتمتعون بعقول مبدعة ، و بعض مهارات الترميز ، وكم ضئيل من المعرفة بعمل المراجعة و حفته من الفهم للأساليب الكمية.

التركيز على المشاكل المعقدة والعمل معها المراجعين للمساعدة علي التوصل لحلول رائدة ومفيدة للمشاكل الحالية،بالإضافة الي التوصل لأفكار مستقبليّة لمعالجة القضايا الناشئة.

إتاحة الحرية الاستكشافية – وضع فريق الإبداع من خلال وضع الوحدة داخل المنظمة للحد من البيروقراطية والسماح بالتفاعل الم تنظيم مع المراجعين في نفس الوقت.

وضع الأولويات وتحليل التكلفة و المنفعة المتعلقة بكل مبادره مقترحه لتحديد المتطلبات وعوائد المحتملة الاستثمار اذا نفذ.

قل وداعاً للاجتماعات الرسمية وقل مرحباً إلى التعاون غير الرسمي المباشر ، حيث ان "الإظهار" غالباً ما يكون أكثر قيمة من "الإخبار" عندما يتعلق الأمر بتبادل مبادرات مختبر الأبتكار

إظهار القيمة بسرعة! حيث ان مختبرات الابتكار قد تواجه بالشكوك ، فمن الضروري إظهار النجاحات المبكرة (خلال الأشهر القليلة الأولى) لتوضيح القيمة التنظيمية.

استمتع بتبني التغيير المحفوف بالمخاطر بالعائد العظيم الذي سيلي.